وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

عنوان المذكرة

حرب الرمال 1963م بين الجزائر والمغرب الأقصى الأسباب والانعكاسات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر
– تخصص تاريخ معاصر–

إعداد الطالبة:
شريف راضية
جهينة

إشراف الأستاذة:
بوخليفي قويدر

السنة الجامعية :
1436/1435هـ
2015/2014 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أشكر الله عز وجل الذي وفقني في أنجاز هذا البحث وأنار لي الدرب وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل ،وأخلص العرفان والامتنان إلى :

الأستاذة المحترمة "بوخليفي قويدر جهينة "على نصائحها وتوجيهاتها العلمية طول فترة البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة محمد خيضر .

ولا أنسى أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل من قريب ومن بعيد وساندني ولو بكلمة طيبة.

مقدمة

إنّ المخطط الاستعماري لتجزئة المغرب العربي، يستند إلى وضع علامات الحدود ليفصل مابين أطرافه، ويرمي بالأساس إلى زرع بذور الشقاق والخلاف، بل وحتى النزاع والاقتتال بين الأشقاء. كذلك يهدف وضع قنابل موقوتة على امتداد الحدود تنفجر من حين لآخر، وتعطيل عجلة التنمية ومسيرة الوحدة ؛ ذلك أن رسم الحدود كان في أغلب الأحيان من طرف سلطة استعمارية تفكر لا إلا في مصالحها، ولم تراعي إرادة ورغبة السكان الأصليين، ولم تأخذ برأي أصحاب الأرض الذي يستند إلى خصوصيات ضاربة جذورها في أعماق التاريخ؛ فالجزائر والمغرب لهم علاقات مشتركة والتي تقوت وتعزّزت بحكم الجوار الجغرافي إلى الحد الذي وقع في بعض الفترات التاريخية، صارت مكونات المنطقة المغربية بصفة عامة تشكل سياسة منسجمة، لم يكن آنذاك للحدود أي معنى.

فلطالما كان قيام المغرب العربي موحدًا، غاية يرجى تحقيقها، سواءً على المستوى الجماهيري أو على المستوى الرسمي، فقد كانت كل المقومات والظروف تقود إلى ربط شعوب المنطقة بمشروع الوحدة المغاربية، الذي عمل أبناء الأقطار المغاربية منذ فترات على الكفاح ضد المستعمر من أجل تكريسه كواقع.

والمتتبع لمسيرة تاريخ العلاقات الجزائرية والمغربية، يجد حتمًا التفكير في الوحدة من خلال تلك المساعدات التي كانت تقام بينهما من أجل الاستقلال، رغبة في تحقيق اتحاد مغاربي في مؤتمر طنجة في أفريل 1958، أين ركّزت حركات التحرير الوطني وجعلت إيديولوجياتها تتمحور حول مشروع الوحدة، واستمرت المناداة بهذا المشروع إلى ما بعد استقلال هذه الأقطار. ولكن بعد استقلال الجزائر كان من المفروض أن تحقق طموحات وآمال الشعوب المغاربية، لتعيش في كنف واحد بعيدًا عن الحواجز، لكنّ ظاهرة الحدود التي أوجدها المستعمر على أرض كل من الجزائر والمغرب، حالت دون ذلك من رغبات الناس من التواصل بين أبناء الوطن المغاربي الواحد، لأنه مع كل الأسف قضية الحدود المزعومة بين البلدين حطمت آمال وطموحات الشعب المغربي والجزائري،

وجرتهم إلى حرب 1963م سميت بحرب الرمال، التي شكلت محور الأزمة، التي عانت منها المنطقة كثيرا، بل تعتبر من تلك العقد المتراكمة سلبًا على العلاقات الجزائرية المغربية.

1-أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع ما يلي:

أ/ المبررات الذاتية :

- اهتمامي الكبير بالدراسات المغاربية، وخاصة التي تُعنى بالنزاع بين المغرب والجزائر.
- الرغبة في الفصل في القول الذي يدعي أن المغرب مسلوبة الحقوق من الجزائر .

ب/ المبررات الموضوعية:

- تقديم عمل أكاديمي يبرز العلاقات التي ميزت الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الاستقلال 1963.
- التركيز على فترة ما بعد الاستقلال من تاريخ العلاقات بين المغرب والجزائر، لأنها قليلة الدراسة، فمعظم الدراسات السابقة كانت حول العلاقات إبّان الثورة .

2-إشكالية الدراسة:

انطلاقا ممّا سبق، ونظرًا لأهمية الموضوع على مستوى العلاقات الدولية فإن هذه الدراسة تحتوي على إشكالية جوهرها:

ما أسباب حرب الرمال عام 1963مـــ بين الجزائر والمغرب الاقصى؟ وما هي انعكاساتها ؟

تندرج من ضمنها أسئلة فرعية :

- بم تميزت العلاقات الجزائرية المغربية قبل حرب الرمال 1963؟
- ما هي خلفيات هذه الحرب وأسبابها ؟

- كيف كانت مجرياتها وأهم أحداثها ؟
- ما هي نتائجها وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين ؟
- ما هي الطرق السلمية التي أتبعت لحلها ؟

3- الهدف من الدراسة:

- إبراز العوامل الفاعلة في تشكيل النزاع في تاريخ العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى في هذه الفترة.
- الجزائر والمغرب هما دولتان محوريتان في المنطقة المغاربية، وفهم طبيعة العلاقات بينهما يؤدي إلى فهم العلاقات السياسية في المنطقة كلها.
- إيجاد حلول للأزمة المتجددة التي تميز العلاقات بين البلدين.

4ـ أهمية الدراسة:

- الوقوف على العوامل الفاعلة في تطور النزاع للعلاقات بين الدولتين ومحاولة تفاديها مما قد يكرس تفعيل التجربة الاتحادية المغاربية .
- التعرف على الثغرات التي أظهرها التاريخ السياسي المعاصر للبلدين ليكون لها تأثير إيجابيا في مستقبل العلاقات بين الدولتين.

5ـالمناهج المتبعة:

إن دراسة وتحليل هذا الموضوع تطلبت منا اعتماد منهج مركب من :

- الـــمنهج التاريخي: وهذا من أجل البحث على العوامل المسؤولة عن النزاع بين البلدين بالإضافة إلى البحث عن كل المعلومات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة. وتتمثل أهمية هذا المنهج في كونه الأنسب للدراسة من خلال سرد الوقائع التاريخية وتقرير الوقائع التي ميزت العلاقات بين البلدين

6-ــصعوبات الدراسة:

- من أهم الصعوبات التي تعترض المؤرخين هي قلة المراجع وصعوبة جمع المادة العلمية بحيث لم يكن من السهل الحصول عليها، خاصة قلة الجزائريين الذين يشاركون في هذه الفترة، فإن وجدت، فإنّها ينقصها طابع الموضوعية من الجانب المغربي.
- كذلك صعوبة تناول هذا الموضوع بحياد وتجرد من الذاتية، خاصة وأْن الموضوع يتناول الجزائر كجزء لا يتجزأ من أطراف النزاع، حيث يجد الباحث نفسه يشعر بالانتماء إلى قرارات ومواقف بلده بوطنية، لكن واستجابة لمتطلبات البحث العلمي التي تتطلب النزاهة والموضوعية والحياد، فقد حاولنا أن نكون قدر المستطاع موضوعيّين بعيدين عن التحيز والانقياد وراء العواطف الذاتية.

7- المصادر والمراجع:

اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع محاولة تصفحها وقراءة الحقائق التاريخية التي تحتويها، ملتزمين بالحياد المطلوب.

فقد اعتمدت على مصادر كثيرة، أهمها: "مذكرات القادة"، وهي مذكرات الشاذلي بن جديد، وكذا مذكرات "اللواء خالد نزار"، ومذكرات "أْحمد بن بلة" لأحمد منصور، "أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة"، وكذلك مذكرات "سي لخضر بورقعة" المعنونة ب: "شاهد على اغتيال الثورة".وقد أفادتني هذه المصادر كثيرا في الكشف عن الصراع القائم بين البلدين من خلال تصفحها، وإخراج المادة العلمية منها بموضوعية .

أمّا المراجع، فقد اعتمدت على كتاب "عمرو سعد الله": "القانون الدولي للحدود"، ج1، و"مفهوم الحدود الدولية"، وكتاب "الحدود الدولية النظرية والتطبيق"، وكذا كتاب محمد رضوان منازعات الحدود في العالم العربي .

أمّا المجلات فقد اعتمدت على مجموعة من المجلات.

8- محتويات الدراسة :

تحتوي دراستي هذه على مقدمة وفصل تمهيدي، وفصل أول وفصل ثاني وقائمة ملاحق، وخاتمة وقائمة المحتويات. أما الفصل التمهيدي الذي تحت عنوان: "الإطار المفاهيمي للدراسة، فيندرج تحته تعريف للعلاقات الدولية، لمعرفة ماهية العلاقات التي تجمع الدول مع بعضها البعض، وكذلك تعريف الحدود الدولية وأسبابها .

أما الفصل الأول فيحتوي على الجذور التاريخية لمشكل الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى، وقد عالجته من حيث المشكل في العهد الفرنسي، وكذلك تطرقت إلى جوانب العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة التحريرية 1954م-ـــ1962مـــ، وتأزم العلاقات بين البلدين.

أمّا الفصل الثاني، فيحتوي على مسار الحرب1963مـــ وانعكاساتها، وتطرقت فيها إلى الأسباب المباشرة لحرب الرمال، ووقائعها وانعكاساتها وكذا الطرق السلمية لحلها.

أمّا الملاحق فقد احتوت دراستي على خرائط ووثيقة مخصصة لحرب الرمال 1963مـــ.

وقد احتوت الخاتمة على استنتاج عام حول الدراسة .

أُخيرا أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة بوخليفي قويدر جهينة على جهدها معي في هذه الدراسة.

الفصل التمهيدي:
الإطار المفاهيمي للدراسة

1- مفهوم العلاقات الدولية :

تعدّدت التعريفات التي قدمها العلماء للعلاقات الدولية:

فقد عرفها جيمس برايس عام 1922مـــ بأنها: تلك التي تعنى بالعلاقات بين الدول والشعوب.

ويرى غريسون كيرك وولتر شارب عام 1940مـــ، أن جوهر العلاقات الدولية هي السياسة الخارجية. وقد اعتبرها هانز مورجانتو كينيث تمبسون 1950مـــ أن جوهر العلاقات الدولية هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة.

وقدم ريمون آرون تعريفاً للعلاقات الدولية، معتبرا أنها تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة في العالم منذ عصر المدينة الإغريقية، وفي الدولة القومية المعاصرة.[1] ويرى ريمون آرون أن النقطة الأساسية في العلاقات الدولية هي العلاقات بين الدول وجوهر هذه العلاقات هو التناقض الذي يقوم بين الدول، وتتم العلاقات الدولية -حسب رأيه- بصفة جديدة تميزها عن بقية العلاقات الاجتماعية، فهي تقوم في ظل الحرب[2].

ويرى ستانلي هوفمان أن العلاقات الدولية تعني العوامل والنشاطات التي تؤثر في السياسات الخارجية، وفي قوة الوحدات السياسية في العالم، واعتبر جون بروتون أن العلاقات الدولية تعنى بالدراسة والتحليل والتنظير بهدف شرح وفهم علاقات الدول، وتلك العلاقات الموجودة في النظام العالمي ككل، والتنبؤ بتطورها[3] .

---

1 محمد سعد أبو عامر:العلاقات الدولية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،ط 1، 2008م، ص1.

2 ثامر كامل الخزرجي: العلاقات السياسية الدولية وإستراتجية إدارة الأزمات، دار مدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، الاصدار2، 1430. 2009، ص55-56 .

3محمد سعد أبو عامر: مرجع سابق، ص 02.

وعادة ما يطلق على اصطلاح العلاقات الدولية مسميات أخرى؛ منها الشؤون الدولية والقضايا الدولية والشؤون العلمية والشؤون الخارجية السياسية أو السياسات العلمية والتنظيم الدولي، وإن كانت تختلف من حيث المدلول اللغوي، إلاّ أنّها تصب في الغالب في معنى واحد، بالرغم من أُن مصطلح العلاقات الدولية يبقى أشمل وأعم. وإن حاولنا فك هاتين الكلمتين، نجدهما تنحصران في العلاقات التي تجمع الدول لا غير[1].

ويعرف أنصار نظرية "التكامل الدولي" العلاقات الدولية من خلال الموضوع الرئيسي للنظرية، والمتمثل في التكامل الدولي، حيث ينظرون إلى هذه العلاقات على أنها علاقة تكاملية.

أما أنصار نظرية "التبعية" فيفسرون العلاقات الدولية على أنها علاقات سيطرة وتبعية وسيطرة دول المركز على الدول المحيطة، وتبعية هذه الأخيرة لدول المركز.، فكل تعريف من هذه التعارف يركز على جانب معين من العلاقات الدولية، ولا يشمل كل جوانبها، فالعلاقات الدولية ليست علاقة قوة أو علاقة تكاملية فحسب، بل علاقات سيطرة وتبعية أيضا[2].

ويرى آخرون أنَّ العلاقات الدولية هي كافة التفاعلات والروابط المتبادلة، سواءً كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة، في إطار المجتمع الدولي، وأنها كل العلاقات بين الدول، معيار خطأ وقاصر، ولعل أقرب تعريف كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاس وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية الواحدة[3] .

---

1 محمد بوعشة: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دراسة المفاهيم والنظريات،دار الجيل، ط1، 1999م 1420هـ، ،بيروت، ص16.

2عبد الناصر جندلي: التنظير غي العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2007م، 1428ه،ص30.

3 خليل حسن: العلاقات الدولية النظرية والواقع الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي، الحقوقية، ط1، بيروت،2011م ص42.

وفي إطار العلاقات الدولية يرى "جون هيرز" في مقاله الذي نشره في حولية "العالم " سنة 1950مـــ، كتب حول الكفاح من أجل الحصول على الأمن عبر الهجوم، فالدول مدفوعة لاكتساب القوة من أجل تجنب تأثير قوة الآخرين[1].

2- تعريف الحدود الدولية:

لا يزال الغموض يحيط بمصطلح الحدود الدولية في الوقت الحاضر، ولذلك نجد أنفسنا بحاجة لدراسة فكرة ومفهوم الحدود.

الحد في اللغة: تعني الحاجز أو الفاصل بين الشيئين المتجاورين[2].

فقد جاء تعريف الحدود، وهو جمع حّد في معظم معاجم اللغة العربية كما يلي:

الدار جعل لها حداً أو حدّد الأرض أقام لها حدًا[3].

الحُّد الحاجز بين الشيئين وتمييز الشيء عن الشيء[4] .

الحدُّ هو الحاجز بين شيئين، ومنتهى الشيء الآخر حده، وتمييز الشّيء عن الشيء[5].

الحد هو الفاصل بين شيئين، لئلا يختلط أحدهما بالآخر، ولئلا يتعدى أحدهما إلى الأخر، وفلان حديد فلان إذا كانت أرضه إلي جانب أرضه[6].

وتأخذ الحدود في معجم مصطلح القانون الدولي معنى الخط الذي يبين من أين تبدأ وأين تنتهي الأقاليم الخاصة بدولتين جارتين[7].

1عامر مصباح: نظرية العلاقات الدولية ،دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2009م، ص57.

2ابن المنظور: لسان العرب، الجزء الرابع ،عام 1300هـــ، ص115.

3 لو يس معلوف: المنجد في القاموس اللغة والأدب والعلوم،ط5،عام 1927م، ص115.

4 الشيرازي: القاموس المحيط، الطبعة الثانية الجزء الأول، عام1344هـــ، ص286.

5 الفيروز آبادي: القاموس المحيط ،ج1،عام 1330هـــ،ص286-287 .

6 ابن المنظور: المرجع السابق، ص115 .

7 عمر سعد الله: القانون الدولي للحدود الجزء الأول ــ مفهوم الحدود الدولية ــ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003م ص18 .

ووضع فقهاء القانون الدولي عدة تعريفات لمفهوم الحدود : بين لفظة التخمة التي تعني الخط وبين لفظة الحد التي تعني أن الخط والنقطة الموجودة ضمن هذا الخط، علما بأن التعبير الشائع يرى في(الحد) الخط الذي يحدد الخير المخصص بممارسة الاختصاصات الحكومية[1].

والحدود –كما يعرفها رجال السياسة– هي موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين وينتهي عند نفوذ كلٍ منهما وقوانينها، فهي الخطوط التي تحدد كيان الدولة ومساحة إقليمها البري والمائي، حيث تباشر سيادتها وسلطانها.

وتخطيط الحدود يستلزم معرفة طبوغرافية الأرض وإدراك اختلافات أوجه الشبه بين السكان في الجنس والدين واللغة الخ...

وتتعدد أنواع الحدود، فمنها ما يساير نهرا أو جبلا أو يمتد عبر الصحاري، ومنها ما يمتد فقط مع خطوط العرض أو الطول، وهي ما يعبر عنها بالحدود الفلكية وهي أسوء أنواع الحدود[2].

وتعرف على أنّها الخطوط التي ترسم على الخريطة لتبين الأرض التي تمارس الدولة عليها مظاهر سيادتها وتخضع لسلطتها، بحيث يكون لها وحدها الحق الانتفاع بها واستغلالها[3].

3-أسباب نزاعات الحدود الدولية.

السؤال الملح هنا يتعلق بأسباب ودوافع انخراط الدول في نزاعات الحدود، فإنّ أسباب نزاعات الحدود الحديثة تعود لعدة أسباب أهمها الحدود الاستعمارية.

1 عبد القادر رزيق (المخادمي): نزعات الحدود العربية،دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2004م،ص20 .

2 شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 1422هـ، 2002م، ص338.

3أحمد مهابة: مشكلات الحدود في المغرب العربي،سياسة الدولية،عدد111 (جانفي 1993)، ص239.

لقد كانت الحدود الاستعمارية جديرة بالنظر عشية الاستقلال، وتحرر الدول الجديدة وتنبؤ الآباء المؤسسون لأول منظمة جامعة لإفريقيا الجديدة، وهي منظمة الوحدة الإفريقية ورأوا فيها باب شر آثروا أن يبقى موصدا، خوفا مما سيؤدي إليه فتحه من مخاطر، ولذلك كان قرار الموقعين على ميثاق المنظمة احترام سيادة كل دولة ووحدتها الإقليمية، ومن الآباء المؤسسين لهذه المنظمة من فضّل أن يتم تغيير أسماء الدول بدل أن يغيروا حدودها خوفا من حدوث نزاعات حول الحدود بين دول إفريقيا[1].

ومن أسباب منازعات الحدود كونها حدود استعمارية موضوعة بطريقة لتتناسب مع المعطيات التاريخية والجغرافية في كثير من الأحيان، فضلا عن ترك الاستعمار لبعض المناطق دون تحديد تبعيتها بين الدول، لتظل في المستقبل بؤرًا للتوترات ، حيث يتم إشعالها في الوقت المناسب من قبل الدولة المتسلطة وذات مصلحة في إدارة الحرب وتمويلها[2].

- **التنوع العرقي والثقافي:**

من أسباب نزاعات الحدود رسم حدود الدول دون أدنى اعتبار لحقوق السكان أو توافقهم العرقي واللغوي والثقافي، فقد جمعت تلك الحدود قوميات متناثرة وثقافات متنوعة في كيان سياسي واحد، وقطعت شعوبا متجانسة بين عدة كيانات، وكان الناتج بروز دول وكيان سياسي يفتقر إلى عنصر التجانس والتميز الذي يرى فيه علماء الجغرافية السياسية أسباب لتماسك الدول القومية.

1 عمر سعد الله: الحدود الدولية، النظرية والتطبيق، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2007مـــ، ص184.

2 عمر سعد الله: القانون الدولي للحدود، ج2، الأسباب و التطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2003 م، ص83، 84.

- **الوساطة:**

تعد الوساطة بين الدول المتنازعة من أهم الطرق الدبلوماسية في حال فشل المفاوضات، وتتمثل في النشاط الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية بغية حل نزاع حدودي قائم بين دولتين جارتين، وفي هذه الوسيلة يقوم الطرف الثالث (الوسيط) ليس فقط بجمع طرفي النزاع على مائدة المفاوضات، وإنما أيضا الجلوس معهم وتقديم مقترحات يراها مناسبة لتسوية النزاع، والواقع أنه وإن كان تدخل الطرف الثالث هنا يتحدد بما له من ثقل ووزن كبيرين من منظور علاقة الأطراف، ومن صفات الوساطة أنها اختيارية وبالتالي يمكن رفض حكومة دولة ما لتملك الوساطة .

- **التوفيق:**

يتم في حال فشل المفاوضات التفكير في التوفيق الذي يعني قبول أطراف النزاع حل النزاع الحدودي القائم، بأحداث لجنة من ثلاثة أو خمسة أعضاء، يرأسهم ممثل دولة ثالثة بغرض إتباع إجراءات ووسائل لإنهاء ذلك النزاع، ويترك التوفيق لطرفي النزاع، الحرية في قبول أو رفض اقتراحات الموفق أو لجنة التوفيق حول حل النزاع الحدودي.[1]

وقد تؤثر تلك المنازعات إما كخلاف بشأن تعيين خط حدود مشترك، أو كنزاع منح السيادة على الإقليم، تلك هي أهم الأسباب القائمة اليوم على الصعيد العالمي، ولعل مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب واحدة من بين الأمثلة الحديثة التي أدت إلى نشوب حرب بين البلدين في 1963م، وهو موضوع دراستنا، حيث سنتطرق إلى الجذور التاريخية لمشكلة الحدود بين البلدين.

1عمر سعد الله: مرجع سابق، ص190-191.

الفصل الأول: الجذور التاريخية لمشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى

1- مشكلة الحدود في فترة الاحتلال الفرنسي:

في خضم مقاومة الشّعب الجزائري للاحتلال الفرنسي بقيادة الأمير عبد القادر وجد المساندة والدعم من شقيقه الشعب المغربي، حيث قدم له ما يمكن من المساعدة خاصة بعدما أعجب المغاربة ببطولات الأمير الذي جعل المغرب قاعدة خلفية لمقاومته، الشيء الذي جعل الفرنسيون يراقبون الأجزاء التي ينطلق منها وهي غير محددة بوضوح بين الطرفيين، لذلك بدأت تظهر مشاكل الحدود في أواخر شهر ماي 1844مـــ، حينما أصبحت الحرب وشيكة الوقوع ما بين المغرب الأقصى وفرنسا، وهذا بعدما أقدمت فرنسا على تشييد معقل لها عند لآلة مغنية وعسكر الجيش الفرنسي بها، وهدموا الضريح الذي كان يحظى باحترام أهل المغرب الأقصى الأمر الذي أثار موجة من الغليان وسط سكان المنطقة لمنع انجاز هذا المشروع الجائر، وقد تم ذلك رغم احتجاجات قائد وجدة، وفي هذه الأجواء أعلن المرابطون والأشراف عن الجهاد المقدس، ومن الواضح أن المشاكل القائمة بين المغرب وفرنسا لم تعرف الحل السلمي، واضطر الاثنان إلى استعمال سياسة العنف، حيث بدأت المواجهة الدامية في صيف 1844مـــ سميت بموقعة أيسلي، فما هي ملابسات هذه الموقعة؟ وما تأثيرها في المشكل الحدودي بين الجزائر والمغرب؟.

أ- موقعة اسلي:

بدأت المواجهة بين الجيشين المغربي والفرنسي وانتهت بموقعة أيسلي التي انتصرت فيها القوات الفرنسية يوم 14 أوت 1844مـــ بقيادة الماريشال بيجو(Bugeaud)[1]، حيث توجهت انتصاراته على القوات المغربية بالحدود المغربية بقيادة الأمير "محمد بن السلطان عبد الرحمان" والتي انسحبت إلي مدينة تازا، وبذلك دخلت المغرب إلى مرحلة جديدة من تاريخها فقدت فيها عزها واستقلالها لظهور ضعفها المتناهي، وفرضت عليها فرنسا شروطها خلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين بطنجة، حيث يمثل الوفد الفرنسي كل من السيد: دوري دي نيون والدوق دي كلوكو بارغ، أما ممثل السلطان المغربي فهو الباشا

1إبراهيم مياسي: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص138.

بوسالم، وانتهت المحادثات بعقد معاهدة طنجة يوم 10سبتمبر1844مـــ والتي تضمنت ثمانية اشتراطات يهمنا منها سوى الشرط الثالث والرابع والخامس وهي كالآتي:

- أما الشرط الثالث فينص على أن يلتزم الإمبراطور المغربي بعدم تقديم المساعدة لأي ثائر أو عدو لفرنسا .
- أما الشرط الرابع فهو ينص على محاصرة ثورة الأمير عبد القادر بالحدود الجزائرية المغربية من طرف القوات المغربية غربا، والقوات الفرنسية شرقا من أجل إنهاء الخلاف المغربي الفرنسي[1].
- أما الشرط الخامس فيحتوي على تحديد الحدود ما بين أملاك فرنسا والمغرب و ثابتة حسب حالة الأمور المعترف بها من طرف الحكومة المغربية، في عهد السيطرة التركية العثمانية في الجزائر، وأن التطبيق الكامل والمنظم للحدود سيكون موضوع اتفاقية خاصة بعد المعاينات والمباحثات على الميدان[2].

ب- معاهدة لالة مغنية:

أجبرت فرنسا المغرب على توقيع معاهدة "لالة مغنية" لتحديد الحدود بين الجزائر والمغرب، وبموجبها قسمت المعاهدة الحدود إلى ثلاثة أقسام:

يبدأ القسم الأول من مصب "وادي كيس" في البحر حتى "ثنيسة الساسي" أي نحو 100متر، وقد عينت الحدود في هذه المناطق بواسطة الأماكن وبصورة واضحة.

ويبدأ القسم الثاني من "تنيسة الساسي" حتى الأطلس الصحراوي، وهي منطقة سهوب حيث الأرض لا تزرع وإنما تستخدم مراع للقبائل الجزائرية والمغربية، وقد اكتفت المعاهدة بتوزيع القبائل والقصور بين البلدين دون تحديد جغرافي، وكانت هذه المنطقة سببًا في إثارة المشكلات باستمرار بسبب التشويش الذي صاحب توزيع القبائل، وعدم تحديد مركز بعض القبائل الأخرى، أمّا البلاد الواقعة جنوبي قصور الحكومتين فبما أنه ليس فيها ماء وليست

1 إبراهيم مياسي: الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، 1837مـــ -1943مـــ، ص339.

2 إبراهيم مياسي: مرجع نفسه، ص339.

مسكونة، وبما أنها تشكل الصّحراء الحقيقية فإن التحديد لا جدوى منه، وقد استغل الفرنسيون هذه المادة في بناء مزاعمهم حول الواحات الصحراوية "توات" و"غزاره"، و"تيديلكت"، وسر السلطان المغربي لأن هذه المنطقة تركت خارج المنطقة الثانية والثالثة، وفي هذه المناطق كانت القبائل تعيش شبه مستقلة سواء بالنسبة للمخزن أو للسلطات الجزائرية[1]، وتعد هذه المعاهدة الفيصل بين النزاع المغربي، الفرنسي على الحدود، حيث بموجب هذه الاتفاقية حددت الحدود الشمالية بين الجزائر والمغرب، وحدد معها مصير بعض القبائل المنتشرة على هذا الخط ومن بينها أولاد سيدي الشيخ الذين أعلنوا في البداية ولاءهم لأمير عبد القادر.[2]

ومن خفايا هذه اتفاقية هو أن المارشال (بيجو) أرسل رسالة لسيدي محمد بتاريخ 17سبتمبر1844مـــ، يظهر منها أنها قد تبادل عدة رسائل، حذروه فيها من تحركات الأمير عبد القادر، ومما جاء في هذه الرسالة ما يلي: "....إن الحاج عبد القادر انتقل لوسط هذه الأقطار فليس هكذا الطلب منك بل أردنا أن ينتقل بأهله ومن معه إلى مرسى من مراسيكم البعيدة وتلزموا أنفسكم أن لا يخرج من موضع وضع فيه قط لاسيما أن تلتزموا بأن لا يرجع لمضاداتنا بالنواحي الشرقية ولم يكن بيننا سبب في القتال إلا هو فقط ...". واتبعت هذه القضية عقد معاهدة لالة مغنية جاء فيها: "هذا تقييد ما اتفق عليه نائب سلطان مراكش وفاس وسوس الأقصى، الفقيه السيد حميدة بن علي الشجعي عاهل بعض مملكة المغرب، ونائب سلطان الفرانسيس وكونت (دولارا) صاحب نيشان الافتخار لدولة الفرنسيس ودولة اسبانيا، من ذكر مبدأ الحدود والأماكن التي تمر عليها الحدود من ملتقى وادي عجرود مع البحر في الشمال، إلى ثنية السياسي جنوبا بصحراء على مسافة حوالي مائة كيلو مترا.

فقد تركت معاهدة لالة مغنية سنة 1845مـــ، منطقة واسعة جنوب تنسيه السياسي دون تحديد واضح، حيث أصبحت سببا في مشكلات حدود مستمرة، وعلى الرغم من أن

1 محمود علي عامر: تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، 1429هـــ، 2008مـــ، ص170-171.

2 إبراهيم مياسي: مرجع سابق، ص138.

فرنسا قد استغلت حق المطاردة وتدخلت أكثر من مرة في الأراضي المغربية، ليس لحل المشكلات بل لزيادتها إثارة في نفوس القبائل في تلك المنطقة للنقمة والانتقام، وكان أغلب القادة الفرنسيين الذين تعاقبوا على جيش وهران وكذلك معظم حكام الجزائر المهتمين بالمحافظة على النظام والهدوء، في تلك المناطق يرغبون بالقيام بعمل حاسم في منطقة الحدود لتوسيعها نحو ملوية واحتلال فجيج، وتعيين حدود ثابتة واضحة من تنيسة الساسي إلى ضواحي فجيج، وتوزيع جديد للقبائل، ومنذ عام 1849مـــ أرسل الجنرال "بيليسه" قائد وهران إلى حاكم الجزائر العام، مذكرة يقترح فيها مد الحدود جنوب تنيسة الساسي، وقد أيده في ذلك الجنرال "مكماهون" قائد تلمسان وفي سنة 1879مـــ قدم الجنرال سيريز طلبا مثل هذا، وبين فيه أن إقامة حدود ثابتة ربما لا يضع حد لكل المصاعب، ولكنه سيحسن ويبسط المواقف، كما أنّه سيحدد بصورة جيدة المسؤوليات، ويمحو حالة التشويش والفوضى الدائمة التي تسود المنطقة، وكان السلطان مولاي الحسن يؤيد هذه الفكرة. وفي سنة 1876مـــ اتجه السلطان بزيارة نحو وجدة، حيث جرت مقابلة بين رئيس الوزراء المغربي ولجنة عسكرية فرنسية، وقد طلب الرئيس المغربي وضع حد لسوء التفاهم الذي تثيره معاهدة 1845م،ـــ وذلك بتخطيط حدود واضحة بين المغرب والجزائر، وقد كتب أحد الضباط الفرنسيين الحاضرين اقتراح منطقي تماما، ولم يكن هناك ما يرد به على حجة رئيس الوزراء ولكن كما يقول: "جوليان كان هناك مبدأ أساسي للسياسة الاستعمارية، وهو أُنه يجب عدم التحديد، ولهذا حاول القائد الفرنسي التملص بحجة الرجوع إلى حكومته وحاول أن يحول المحادثات نحو مشاريع سكك حديدية وخطوط تلغرافية"، وكان الحاكم العام للجزائر "جريفي" قد بين أن مصلحة فرنسا هي جعل حدود حقيقية جنوبي تنيسة الساسي، واقترح أن يكون هناك خط حدود من تنيسة الساسي وينتهي في عين صفصافة جنوبي صفرا، حيث قام بمساع لدى الحكومة الفرنسية لتسوية مسالة الحدود الجزائرية المغربية، لكن وزير الخارجية "واد نغتون" عارض بشدة وكان يرى أنه لا ينبغي الاعتراف بحق سلطان المغرب المطلق على أراضي سلطته إلا بوجود ضرورة ملحة وعليه يبقى الاعتراف اسميا على أراضي يمكننا يوما ما أن

نطالب بها، خاصة إذا انتهت دراسات الخط الحديدي عبر الصحراء إلى نتائج عملية، وأصر واد نغتون على عدم التعجيل بتحديد ما تركته معاهدة سنة 1845مـــ، حيث إن عدم وجود حدود ثابتة بين الدولتين يكون دوما على حساب الأضعف، كما أن الحكومة الفرنسية كانت ترفض التحديد لأنه يحرمها حق المطاردة التي كانت تعتمد عليه لتوسيع مجال احتلالها، وقد ظلت مسالة الحدود قائمة دون حل[1].

2- العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة التحريرية ومشكل الحدود:

أ-التسليح والتموين:

واجهت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها مشكلة التسليح الذي تسبب في جعل الانطلاقة تكون متواضعة في معظم ولايات الوطن، وانطلاقًا من هذه الوضعية كان الشغل الشاغل لقادة الثورة هو كيفية الحصول على السلاح، حتى لا تختنق الثورة في مهدها، لقد أصبحت مشكلة السلاح من المشاكل الملحة التي عملت جبهة التحرير الوطني على إيجاد حل لها.

لقد هزمت ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م استقرار النظام الاستعماري في المنطقة، حيث أدرك المغرب أن عليه مساندة الشعب الجزائري الشقيق، فقد حول أراضيه إلى قواعد خلفية لتدريب والتمويل والإمداد اللوجستيكي، وبناءً على ذلك، فقد تمثل الدور الجماهيري على الضغط على الأنظمة السياسية، وهذا بهدف أن تكون أراضي المغرب الأقصى الحدودية مصادر وممرات استراتيجية ونقاط عبور للأسلحة القادمة لتدعيم الحرب التحريرية[2]، فإن دور المغرب الشقيق في أن معظم الأسلحة كانت تستقبلها موانئه سواء أتت من أوروبا أومن مصر، لتغطية الفشل أو بعض الفشل الذي عرفه الطريق البري، فقد سمحت السلطات المغربية باستعمال بعض شواطئها في استقبال الإمدادات التي كانت الثورة بحاجة إليها، وقد كان لجيش التحرير الوطني قاعدة بالساحل الغربي للمغرب تسمى قاعدة

1 محمود على عامر: مرجع سابق، ص190-191.

2 عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان الجزائري، 2007م، ص 85.

الناظور[1]، وقد جند لها أشخاص متمكنون في السباحة والغطس والذين سموا بالرجال الضفادع البشرية*.

إلى جانب هذا نرى أنَّ المغرب الأقصى ملكًا وشعبًا وقفوا إلى جانب الشعب الجزائري في محنته، فقد فتحت الحكومة المغربية حدودها للمجاهدين وجعلت أراضيها ميدانا لتدريبهم وبعض مدنها قواعد خلفية للثورة، وهذا الدعم زاد من قوة الثورة، حيث وضع 500 متطوع مراكشي تحت تصرف جيش التحرير بأمر من العاهل المغربي محمد الخامس، والذي اُصدر أمر بالسماح بمرور المعدات العسكرية، كما أن العمليات الفدائية التي كان يقوم بها المجاهدون في الناحية الغربية كان مصدر تموينها من الحدود الشرقية المغربية، خاصة العمليات التي شهدتها مرحلة 1958مـــ/1962مـــ بالولاية الخامسة[2]، ويذكر أحمد بن بلة في مذكراته أنه التقى بمحمد الخامس في مدريد، وقد وعد بتقديم مساعدة كبيرة، وأكّد بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة حدودًا مفتوحة وممكنة للعبور دخولاً وخروجًا للأسلحة والرجال، وبالرغم من الإجراءات الفرنسية المشدَّدة استفادت الجبهة الغربية 1961مـــ بشحنة سلاح وذخائر كانت ولاية وهران بحاجة إليها، ومن ثمَّ نقل الشحنة على متن الباخرة "راو ريجون" في أوائل شهر فيفري، وتم تفريغها بأحد الموانئ المراكشية باتفاق مع السلطات المغربية، التي تلقت أوامر من السلطان محمد الخامس** لتسهيل مهمة الاستقبال

---

1 وهيبة سعيدي: الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة، ص84.

*جيش التحرير الوطني كانت له قاعدة بالناضور تدرب فيها من سموا برجال الضفادع البشرية، قاموا بإنقاذ باخرة غرقتفي البحر في المياه الإقليمية المغربية بسبب خطأ فأنقذ رجال الضفادع ذخيرتها.انظر: سعيدي وهيبة، نفس المرجع، ص84.

2صالح لميش: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائري، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع،ط1، 2010 م،ص 129.

**هو عاهل المغرب (1910-1961) قاد بلاده إلى الاستقلال و تولى محمد بن يوسف الحكم عام 1927م بعد وفاة والده السلطان وكان المغرب خاضعا للاستعمار الفرنسي و الاسباني ،ولكن السلطان الشاب حاول أن يستغل حاجة الفرنسيين له لكسب حريته تحرك نسبية حيث أبدى تعاطفه مع الحركة الوطنية مع احترام الشعب المغربي للسلطان الذي ساعده الوطنيين في تحركاتهم وتعاطفهم مع الحرب بزعامة علال الفاسي وتطور الأمر إلى موازاة بين السلطان و السلطات الفرنسية عام 1950 حيث رفض السلطان التصديق على احد المراسم الفرنسية و طالب فرنسا عام 1952 ان تعترف باستقلال المغرب كامل،ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك و بدءوا يهيئون الإطاحة به ، واخذ الموالون لفرنسا من الكلاوي و جماعته في جبال الأطلس يطالبون بخلع السلطان وعمد الفرنسيين إلى استبداله بالسلطان محمد بن عرفة في أغسطس 1952 وهو احد أقربائه ونفي محمد الخامس إلى كوريا ثم مدغشقر، انظر:مفديد الزيدي، التاريخ العربي بين الحداثة و المعاصرة، دار أسامة، الأردن 2011، ص 256.

وتهريب السلاح، كما كانت إدارة التسليح المتخصصة في البحث عن السلاح وتهريبه إلى الخارج تابعة للولاية الخامسة، وكانت متمركزة في مدينة وجدة بالمغرب الأقصى ، ومهمة الشبكة هي البحث عن السلاح وتهريبه إلى الداخل، فقد كانت مقسمة عملها على النحو التالي:

- تجنيد الجزائريين المنتقلين بين الجزائر والمغرب.
- تجنيد العديد من الأجانب الموثوق بهم .
- الاعتماد على الطرق ووسائل متنوعة لتهريب السلاح .
- العمل على تنويع الطرق والأساليب في عمليات التهريب.

وقد اعتمدت شبكة تهريب الأسلحة على طريقين، أحدهما بري والآخر بحري بواسطة السفن والبواخر؛ الطريق البري "طريق وجدة–وهران"ــ كان يعد طريق رئيسي للشاحنات لنقل الأسلحة والذخائر، ويذكر الشيخ محمد خير الدين أنه عندما وصل إلى طنجة، وقد وصلت أول باخرة تحمل سلاحا لقوات جيش جبهة التحرير الجزائرية وتعذر الإفراج عما بها من سلاح، اتصلت بالسلطان وأخبرته بما وقع، فأصدر أمره بأن تقوم حافلات وشاحنات القوات الملكية العسكرية بتفريغ الشحنة من الباخرة الراسية في ميناء طنجة، ونقلها إلى وجدة وتسليمها إلى مراكز قيادة جيش التحرير الجزائري هناك،[1] كما قدم الأشقاء المغربيون لثوار الجزائر 500 مدفع رشاش نقلها بورقيبة بسيارات الحرس الوطني التونسي عبر أراضي تونس إلى القاعدة الشرقية للثورة الجزائرية وعبر القاعدة الغربية، وبحكم الجوار شكّل المغرب موقعًا استراتيجيًا حيويًا للعمل السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني عبر الجزء الغربي من الحدود الجزائرية، وممَّا زاد من تأكيد المواقف المغربية تجاه الثورة الجزائرية خلال استقبال رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس ولقاءه بالملك الحسن الثاني، هذا الأخير الذي أعرب عن تضامنه ومساندته للثورة الجزائرية، وهذا ما جاء في نص البلاغ المشترك المغربي الجزائري، بأنه عازمٌ على استعمال كل الوسائل لإحباط كل محاولة

1الشيخ محمد خير الدين :مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج2، مؤسسته الضحى الجزائر، ط2، 2002، ص146.

لتقسيم التراب الجزائري، وأثناء زيارة وزير الاتصال والاستعلامات في الحكومة الجزائرية المؤقتة عبد الحفيظ بوصوف إلى المغرب ولقائه بالملك الحسن الثاني أن حكومة جلالة الملك تأييد تأييدا كاملا بجميع الوسائل باستمرار الكفاح الوطني، إلى أن تسترجع الجزائر العربية حريتها واستقلالها وسيادتها، فقد لعبت القاعدة الغربية للجزائر دور لا يستهان به في تزويد الثورة بالمعدات والذخيرة الحربية والأسلحة، كما مكّنت جيش التحرير الجزائري من بناء شبكة مصانع وورشات لصناعة الأسلحة، وكان مركز الخميسات بالمغرب أشهر هذه المراكز، حيث كانت به مصانع تحت الأرض لصناعة الأسلحة، فقد كان المغرب بالنسبة للثورة الجزائرية القاعدة الخلفية للإمداد والتموين بالأسلحة والذخيرة والأدوية والمركز للتدريب والجوسسة والاستشفاء والبث الإذاعي، وهو أيضًا مركز خلايا شراء وتهريب الأسلحة من أسبانيا[1]، وكذلك دعم المغرب قول الحسن الثاني، الذي قال بأنه لا يريد لأية رصاصة أن تسقط بالتراب المغربي وإياكم أن يصل الخبر إلى الفرنسيين[2]، كانت المغرب عمقا استراتيجيا للثوار الجزائريين منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر[3].

فقد مثل محمد الخامس وولي عهده المولى الحسن الخامس اللذين استعملا كل ثقلها وامكانياتهما لفائدة جبهة التحرير والحكومة المؤقتة، ولقد وفر المغرب للجزائر ما يتطلبه الكفاح لحركة تحريرية من دعم مادي، ومن وسائل النقل ومن ملاجئ لتدريب واستراحة المجاهدين ومخابئ آمنة للفدائيين[4]، ومن الطرق والوسائل أيضًا الناجحة في تهريب الأسلحة

1نجاة بن يحيوب: الدعم العربي للثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2013/2012، ص 110.

2عمار بن سلطان وآخرون : مرجع سابق، ص109.

3رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر عن الدراسات و البحوث الإنسانية والاجتماعية،1996، ص156.

4المصادر مجلة سياسية يصدرها المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد السادس، مارس 2002، ص50 .

5مريم صغير: البعد الإفريقي للقضية الجزائرية 1995-1962، دار السبيل، ط1، 2009، ص39.

عبر التراب المغربي، استعمال صناديق الخضر والفواكه، فبعد تفريغها من الداخل تملئ بالذخيرة الحربية وكذللك الأواني الفخارية التي تحضر في مدينة فاس، ومنها تدخل التراب الجزائري، هذا إلى جانب خزانات وقود السيارات التي كانت تشحن هي الأخرى، وتمر عبر الحدود الغربية إلى الجزائر، فقد لعبت القاعدة الحدودية الغربية إلى الجزائر دورا مهما[1]، فقد كانت معبر للمجاهدين الذين وجدوا في الأراضي المغربية ملاذا للاستراحة والتطبيب، بالإضافة إلى ذلك تمكن جيش التحرير الوطني من تكوين وتدريب فرق من المجاهدين يتمتعون بقدرات عسكرية رفيعة المستوى، وخاصة في مجالات الاتصال والإعلام، وكذا إقامة مصانع وورشات لصناعة الأسلحة الخفيفة والمتفجرات، ومن أهم هذه المراكز نذكر لخمسينيات العرايش كبدانة ملوية زغنغن بركان، وجدة ...الخ. وكذلك مصنع للذخيرة والرشاشات الفردية المقلدة ...ومصنع للراجمات من شاكلة بازوكا ومدافع مورتي، وقد أشرف على إنجاز هذين المشروعين بالمغرب مسعود زقار (رشيد كازا) تحت غطاء شركة خاصة لصناعة الشوكات والملاعق[2]، ونظرا لامتداد الثورة عبر الحدود الغربية ووصولها إلى فرنسا ضربت هذه الأخيرة حصار على الحدود المغربية الجزائرية، فأحبطت عدة عمليات عسكرية على الحدود بحجز عدة بواخر محملة بالسلاح والأدوية، منها حجز الباخرة أتوس في 6اكتوبر1956، كذلك الباخرة الألمانية "بيلياق" في 5نوفمبر 1959 وأيضًا حجز الباخرة اليوغسلافية سولفا نجيا *للمرة الثانية في 29 مارس1960 إضافة إلى عدة بواخر من جميع أنحاء العالم، منها بولونية تشيكوسلوفاكية هولندية، لذلك قامت قيادة الثورة بالتعاون مع المغربيين بإنشاء مصانع وورشات لصناعة الأسلحة والذخيرة الحربية، مع العلم أنَّ مختلف الأسلحة يتم جلبها من الخارج عن طريق المغرب، وفي غالب الأحيان باسم الحكومة المغربية تحت إشراف الملك محمد الخامس[3] .

1محمد قنطاري: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية للجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني *مجلة الذاكرة*، العدد3، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص123.

2محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954– 1962)، دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2007، ص348.

3 محمد قنطاري: مرجع سابق، ص125.

ب- قضية اختطاف الطائرة وأثرها في العلاقة بين الجزائر والمغرب:

اعتقاداً من الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أن فرنسا أبدت رغبتها في عقد لقاء يجمعها مع ممثلي جبهة التحرير الجزائري، لضبط المطالب الجزائرية التي يمكن تقديمها إلى السلطات الفرنسية، وقد لبّت الجبهة هذا المقترح، وتحضيرًا لهذا الاجتماع تمَّ لقاء تنسيقي بين الملك وممثلي جبهة التحرير في شخص كل من محمد بوضياف وأحمد بن بلة و محمد خضير وحسين آيت أحمد، وفي طريقهم إلى تونس، حيث كان من المقرَّر أن يعقد اللقاء الثلاثي هناك أجبرت الطائرة المغربية المقلة للوفد الجزائري بتاريخ 22أكتوبر1956 على الهبوط في مطار الجزائر، وتم إلقاء القبض على ممثلي الجبهة[1].فماهي ظروف وملابسات هذا الاختطاف؟

تشير بعض الدراسات أنَّ السلطات الفرنسية على علم بموعد سفر الوفد الجزائري الذي كان مقررًا أن يكون ضمن ركّاب طائرة محمد الخامس، ولكن لأسباب معينة خصصت في الدقائق الأخيرة طائرة أخرى بحجة أنّ الملك ترافقه حرمه في هذه الرحلة إلى تونس التي تعتبر الأولى من نوعها[2]، وهناك بعض الروايات تشير إلى الدور الذي لعبته جهات نافذة في القصر الملكي من دوائر ولي العهد المغربي الأمير الحسن، هذه الجهات هي التي كانت وراء تغير طائرة الوفد الجزائري، لعلمه بمخطط اعتقال قادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، فقد أبدى فتحي الديب رأيه من خلال استناده على المقال الذي نشره محمد اليوسفي بجريدة الرأي العام المغربية في عددها الصادر يوم 24 أكتوبر1956م، حيث تطرق من بداية ركوبه الطائرة إلى جانب الوفد الجزائري حتى اختطاف الطائرة، وقد أوردت تفاصيل الاختطاف كلها، ليكشف خبايا التآمر الذي تم على أرض المطار بتعليمات من رئيس الديوان الملكي[3]. ويشير أحمد بن بلة في مذكراته أن: "العملية وقعت ببساطة

1 عمار بن سلطان وآخرون: مرجع سابق ،ص 113 ــ 114.

2 فتحي الديب:عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، ط1ــ ط2، القاهرة ، 1984ــ 1990، ص 16.

3 فتحي الديب: نفس المرجع، ص273.

شديدة؛ حيث رصد الفرنسيون طائرتنا أثناء مرورها قبالة الجزائر في البحر، وأرغمت طائرات حربية فرنسية الطائرة على الهبوط في الجزائر العاصمة، كنا تقريبا على بعد مائة كيلومتر من السواحل الجزائرية، أي أننا كنا في المجال الجوي الدولي، الطائرة كما تعرف من الرباط إلي تونس ولم يكن هناك سوى هذا المسار الجوي، والعجيب في الأمر أننا لم نعلم بأن الطائرة قد اختطفت إلا حينما نزلت على الأرض، وشاهدنا الجيش الفرنسي يطوقها، ورغم أن الجميع كان يعتقد حينما همّت بالهبوط أنها في طريقها للهبوط في مطار تونس، إلا أنني كان لدي شك داخلي وهاجس بعدم الراحة، حتى أنني حينما أبنت عن ذلك لرفاقي قالوا لي: " هكذا أنت دائما يا أحمد كثير الشك" لكن الإجراءات كلها التي تمت لم أكن مرتاحا لها، ابتداء من الذهاب من مدريد إلى الرباط لعدم مرافقة الملك محمد الخامس في الطائرة ".[1]

ويضيف فتحي الديب أن محمد اليوسفي لم يذكر أسماءً معينة بذواتها ،إلا أنَّ أسلوبه في طرح تطورات هذه الأحداث تأكد التآمر الذي حصل، ومن هذا المنطلق نستطيع القول أنَّ فتحي الديب، وبحكم وظيفته في المخابرات المصرية قد وصلته حقائق من دوائر القصر الملكي بأنَّ حاشية الأمير الحسن هي التي وراء هذه المؤامرة ، مستندا في أقواله على القرائن التالية :

- كان من المقرر أن يسافر الوفد الجزائري ضمن الطائرة المخصصة للملك، ولكن في آخر لحظة خصصت طائرة أخرى للوفد رفقة مجموعة من الصحفيين المغاربة والفرنسيين، لا يهم بأنّ الوفد الجزائري ليس وحده بهذه الطائرة، وفعلا فقد أطلق سراح هؤلاء الصحفيين مباشرة بعد اعتقال الزعماء الأربعة رفقة الصحفي الجزائري مصطفى الأشرف.
- إقلاع طائرة الملك بعد مدة زمنية معينة تفاديا لعدم ركوب أي عنصر من حاشية الملك خطأ بالطائرة التي تقل الزعماء الجزائريين، تأخير إقلاع الوفد الجزائري

1أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة لأحمد منصور احمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة، ص145.

لمدة ساعتين من إقلاع طائرة الملك، وهذا لتفادي الخطأ الذي قد يحتمل لحدوث أي لبس ما بين طائرة الملك وطائرة الوفد الجزائري، القرصنة الجوية لا يمكن أن تتم بصورة مستعجلة دون التخطيط لها مسبقا، بما يوحي أنّ التدبير كان مخططا مشتركا بين الفرنسيين ورجال السلطة المغربية[1]، ومهما اختلفت الآراء فإنّ من المؤكد أن مصالح الاستخبارات الفرنسية كانت على علم بموعد إقلاع الطائرة المغربية[2]، هذا الفعل الذي يوصف بالقرصنة الجوية يدل على عدم رغبة فرنسا في تسوية القضية الجزائرية عن طريق الحوار والتفاوض[3]، كان عدد الركاب بين 20 إلى 25 راكبا في الطائرة[4]، فقد كانت فرنسا على علم بقائمة الأشخاص الذين كانوا على متنها زيادة على الزعماء الأربعة والذي كان عددهم يتراوح بين 20 إلى 25 صحفي، ويذكر أُحمد بن بلة قائلا: كنت اْشعر أنَّ الجيش الفرنسي هو الذي دبّر العملية والدليل على ذلك هو أن رئيس الأركان الفرنسي جاء إلى الجزائر في اليوم التالي من اختطافنا والقبض علينا وطلب في البداية أن يتحدث معي، لكني رفضت الحديث معه فقال أحضرت لك رسالة من الجنرال ديفي ليكور، وكان هذا الجنرال هو رئيس الفرقة الذي خدمت فيها في الجيش الفرنسي في كاسينو في الحرب العالمية الثانية، وهذا الجنرال أُنقذت حياته مرتين مرة استعدته من يد الأرمن، ومرة حملناه لمسافة طويلة وهو مجروح وكاد أن يموت، وكان معي ثمانية من الإخوة المراكشيين، وكان رجلاً فاضلاً، كان يحمل شارة النبلاء الخاصة بفرنسا، لذلك سعى رئيس الأركان الفرنسي أن يؤثر علي فقال لي:"اْنه يحمل رسالة منه وإنه يسلم علي"، وفي سؤال لأحمد المنصور ووجهه لأحمد بن بلة هل شعرت أنه كانت

1فتحي الديب: مرجع سابق، ص273.

2 stora (ben jamine) : Algeria – Morocco histories paralleles-destingrases , edition barrazak , alger,2002,p55.

3اْحمد بن بلة: مرجع سابق، ص145.

4stora (ben jamine), op-cit ,p55.

هناك عملية خيانة في قضية خطف الطائرة من طرف الفرنسيين وإلقاء القبض عليكم؟

فأجاب بأنه لا يود التكلم في هذا الموضوع بكل صراحة، وأنه لا يقول أنها خيانة لأن الدليل الكامل ليس متوفر لديه، ولكن الأمور التي سبقت خطف الطائرة وإلقاء القبض علينا لم تكن طبيعية، وفي سؤال لأحمد منصور: "هناك معلومات تتحدث عن صفقة معينة تمت مع الفرنسيين لتسليمك إليهم؟". فأعرض أحمد بن بلة عن الجواب والخوض في هذا الموضوع، وأنه لاتهمه إلا المصالح العامة، وقد بقي في السجن مدة من عام 1956 م وحتى عام 1962م، فما هو الموقف المغربي من الاختطاف؟

كان الموقف المغربي من عملية الاختطاف فقد ذكر أُحمد بن بلة أن الملك محمد الخامس كان له موقف مشرف، حتى أنه هدّد الفرنسيين بإعلان الحرب عليهم[1]، لقد كان موقف المغرب الأقصى من عملية القرصنة التي تعرض لها قادة الثورة في الخارج مساس بسيادتها وكرامة شعبها، لذا راحت تستنكر بشدة هذه العملية، واستدعت على الفور سفيرها بالعاصمة الفرنسية باريس وطالبت بشدة إعادة المختطفين إليها دون قيد أو شرط مسبق، وهدّدت رسميا برفع القضية إلى محكمة العدل الدولية ب"لاهي"، في حالة عدم إذعان فرنسا لذلك على خلفية أن الطائرة المختطفة من طرف الحكومة هي طائرة مدنية مغربية، وهكذا توالت الاحتجاجات المغربية في صحيفة فرانس تيرور بأنّ عملية القرصنة هاته هي طعنة أكثر خطورة بالنسبة لشرفه من حادثة تنحيه عن العرش، على اعتبار أن اختطاف زعماء الثورة الجزائرية وقع في بلاده[2]. وبمجرد شيوع خبر القبض على القادة قام الإخوان في مراكش والجزائر بما يشبه الثورة ضدّ الفرنسيين، حيث قتلوا وجرحوا المئات منهم، وأصبحت هناك انتفاضة ضد كل ما هو فرنسي كما أنّ الثورة الجزائرية صعّدت من عملياتها بشكل كبير[3].

1أحمد بن بلة: مرجع سابق، ص148-149.

2 مريم صغير: مرجع سابق، ص21-22.

3 أحمد بن بلة: مرجع سابق، ص147.

كما صرّح من جهة أحد مسؤولي جيش التحرير المغربي اثر هذه العملية لجريدة "الإكسبراس" أيام ندوة تونس حول السلام بما يلي: "دعونا الجزائريين لندوة تونس التاريخية لنلقنهم دروسا لكن انقلب الأمر فالجزائريين هم الذين أعطوا دروسا للمغاربة والتونسيين لقد كنا نقول لهم كيف تهيئون لفعل السلم مع فرنسا، والآن هم يقولون لنا :"ماذا يعنيالإستقلال الذي تزعمون أنكم أحرزتم عليه ؟ لقد أعطت هذه الحادثة لتطور المشكل الجزائري طابع التشدد وعدم الثقة في النوايا الفرنسية، وصدقت نظرة جبهة التحرير الوطني الرافضة لسياسة التعاون مع فرنسا والقبول بمقترحاتها التفاوضية والتي أكدت ارتباط المغرب بمصير الجزائر أكثر مما هو مرتبط بالاتفاقات المبرمة مع فرنسا، وهذه حقيقة أعلن عنها القادة الثوريون في المغرب وأوضحها أحمد بن بلة عقب الاختطاف راصدا مختلف الانعكاسات بالقول : "وبغض النظر من جهة أخرى عن التأثيرات الطبيعية والوقتية تلك التأثيرات التي ترتبت على القبض علينا وأثرت في عملنا الخارجي، فإن النتائج السياسية التي نجمت عن هذه الضربة أتاحت في شمال إفريقيا بشائر مشجعة كما كسبت جبهة التحرير إليها جراء هذا الاختطاف تضامن شعوب المغرب العربي اللامحدود، وشاهدنا الإضراب الرمزي الذيشاركت فيه المغرب والجزائر في الإضراب الأسبوعي العظيم، وأثارت هذه الحادثة تصميما اْكبر على مواجهة المستعمر ليس في الجزائر وحسب، بل في المغرب كذلك ،وهكذا تجندت قواها الثورية الحية لتعلن عدائها لفرنسا و وقوفها إلى جانب الكفاح الجزائري، وقد وجدت السلطات الرسمية نفسها محرجة أمام اللطمة التي وجهت لها، وتأكدت نظرة القوى الثورية في ضرورة القطيعة مع المستعمر، والدخول في معركة المغرب العربي، فقد أعلن أحد قادة جيش التحرير المغربي عن صدق نظرة قادة الثورة الجزائرية للمشكلة الاستعمارية في المغرب العربي بقوله:" دعانا الجزائريون لندوة تونس التاريخية لنلقنهم دروسا، لكن انقلب الأمر، فالجزائريون هم الذين أعطوا دروسا للمغاربة والتونسيينأنه لا توجد قضية

الجزائر أو تونس أو مراكش بل هناك المغرب العربي، سنكون جميعا مستقلين أو نكون جميعا في حرب[1]."

ج ــ مؤتمر طنجة 1958:

إن فكرة الشمال الإفريقي و التعاون بين أقطاره و روح التضامن التي طبعت أفراد مجتمعه ليست وليدة القرن العشرين، إنما تضرب جذورها في أعماق التاريخ ، انطلاقا من الحركة الوطنية عموما، و خصوصا حزب الشعب، واهتمامه بوحدة الشمال الإفريقي،فإن جبهة التحرير الوطني سخرت كل مساعيها الدبلوماسية لتحقيق هدا الهدف، خاصة وأن موجة التحرر التي عرفتها البلدان الثلاثة جعلت الفرصة سانحة لجعل هذا المسعى حقيقة واقعة[2]، فقد دعا زعيم الحركة الوطنية المغربي الأستاذ "علال الفاسي" رئيس حزب الاستقلال المغربي إلى عقد مؤتمر يضم الأحزاب الوطنية التحررية في الشمال الإفريقي، فإلى جانب حزبه كان كل من الحزب الحر الدستوري التونسي وجبهة التحرر الوطني الجزائرية، قصد دراسة الأوضاع المستجدة على الساحة المغاربية، والعمل على توحيد المواقف العربية (الشمال الإفريقي ضد الاستعمار الفرنسي فقد تجسدت فكرة عقد مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1958م الذي إكتسى أهمية كبيرة بالنسبة للمغرب العربي، من خلال التركيز على دعم القضية الجزائرية، و إبراز مكانتها العربية والدولية وعلى هذا الأساس حضرت كل من تونس، التي مثلها حزب الدستور التونسي وضم وفدها "الباهي البلهوان وعبد المجيد شاكر" وعن المغرب الأقصى كان حزب الاستقلال الداعي للمؤتمر و مثله "علال الفاسي و المهدي بن بركة و عبد الرحيم بوعبيدوأحمد بلافريج و المحجوب بن الصديق و الفقيه البصري وأبو بكر القادري"، أما جبهة التحرير الوطني الجزائرية فقد شاركت بوفد هم:" عبد الحميد بوصوف وعبد الحميد مهري وفرحات عباس وأحمد فرنسيس

1مريم صغير: مرجع سابق، ص22-23.

2لزهر بريرة:دراسات في تاريخ الثورة و أبعادها الإفريقية، دار النيل، ط1، 2009، ص105.

وأحمد بو منجل ومولود قايد"، وكان هدف مشاركة جبهة التحرير الوطني الجزائرية في المؤتمر هو:

- تمتين التضامن بين الشعوب المغرب العربي الثلاث.
- طرح التواجد العسكري في القطرين الشقيقين، التونسي والمغربي الذي يهدد الثورة الجزائرية.
- إن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة للقضاء على الاستعمار في الجزائر، ومخلفاته الخطيرة في كل من تونس والمغرب الأقصى.

لقد كانت افتتاحية جلسات المؤتمر بقصر المارشال بمدينة طنجة،على الساعة الخامسة والنصف مساءًتحت رئاسة زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي، وبعد ثلاثة أيام من الحوار والمناقشة خرج المؤتمرون في اليوم الرابع بالتوصيات التالية:

- حرب التحرير الجزائرية تطوراتها وانعكاساتها القريبة والبعيدة في المغرب العربي وأفريقيا والعالم.
- تصفية التواجد الاستعماري الفرنسي في منطقة المغرب العربي بالشمال الإفريقي بما في ذلك موريتانيا.
- تشكيل أمانة دائمة للمؤتمر تتكون من ستة أعضاء، مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر.
- قرار توحيد منطقة المغرب العربي من خلال اتحاد فيدرالي شمال إفريقي.[1]
- إجراء مشاورات مع تونس والمغرب لإنشاء حكومة جزائرية مؤقتة، كما أوصت الأحزاب المشاركة في المؤتمر حكوماتها بالارتباط على انفراد مصير الشمال الإفريقي، إلى أن يتم إقامة المؤسسات الاتحادية. ولقد اتفق الحاضرون في ندوة طنجة على تحقيق الوحدة المغاربية، على شكل فدرالي، وقد قررت الندوة تأسيس مجلس مغاربي إستشاري تمثل في المجالس الوطنية في تونس والمغرب والجزائر (المجلس الوطني للثورة الجزائرية حاليا)،يدرس المجلس الإستشاري القضاياذات المصلحة المشتركة، ويقدم توصيات للحكومة لم ير النور، هذا المجلس إلى بعد الاستقلال[2].

1 مريم صغير: مرجع سابق، ص28-30.

2بوعلام بن حمودة:مرجع سابق، ص488.

لقد أكدت الأقطار المغاربية مشروع التضامن و التعاون المغاربي ، حيث وقفت موقفا تاريخيا واحدا أذهل الاحتلال، وأربك خططه العسكرية، واْضعف آلته الحربية أمام ذلك الزخم الشعبي على حدود البلدين، حيث عاشت ويلات الحرب على مدى سبع سنوات ونصف من الكفاح المسلح، وبذلك فلقد حظيت الثورة الجزائرية اهتماما كبيرا من قبل الشعوب المغاربية، ولقد أدى المغرب الأقصى ملكاً و شعبًا واجبه لنصرة قضية الشعب الجزائري. لقد تحققت نظريا في مؤتمر طنجة آمالاً واسعة، كانت تنشدها الأحزاب والجماهير الشعبية، وزاد في حماسة قراراته مباركة السلطة الرسمية لمقرراته بما في ذلك ملك ليبيا، الذي أكّد موافقة بلاده على قرارات المؤتمر، وقد جندت الصحف ووسائل الإعلام للتغني بهذا الانجاز التاريخي، وتفاعلت مختلف القوى الجماهيرية على مشروع الوحدة، وهكذا حصلت جبهة التحرير الوطني من المؤتمر على مكاسب مهمة، فقد رسمت اعتراف الأطراف المغاربية بصفتها التمثيلية، وإقرارها بمغاربية قضية الجزائر، ودعوتها إلى دعم النضال التحرري الجزائري ماديا ومعنويا، وقد انزعجت الإدارة الفرنسية لصدور مثل هذه القرارات، وعدت المؤتمر ضربة موجعة للحكومة الفرنسية التي عجزت عن حل مشاكل الشمال الإفريقي، وانتقدت الصحف الفرنسية الموقف التونسي والمغربي، الذي تورط في قضية الجزائر، وهذه المواقف التي زادت من احتقان الموقف الشعبي، أكدت صراحة أنّ الخيار الثوري الذي أجهضته الاستقلاليات القطرية وحده الكفيل بتخليص المغرب العربي من الاستعمار وهيمنته.

لقد وجدت قيادة الثورة الجزائرية نفسها بعد مؤتمر طنجة في حيرة من أمرها من مواقف البلدان المغاربية، فبين التضامن المغلف وحقائق الميدان، وبين الأقوال والأفعال، فلم يمر على المؤتمر خمسة أشهر حتى سجلت بمرارة بخصوص المغرب أن (بلدا شقيقا لم يبدي تضامنه للجزائر المكافحة أو على الأقل لم يبدي تعاطفا ضروريا باتجاه معركتنا المتواصلة[1]،

1عبد الله المقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، اْطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص339.

فمن الذي دعا إلى هذا الحكم القاسي؟ وهل أخذت العلاقات الجزائرية المغربية في التدهور حقا ؟.

د-تأزم العلاقات الجزائرية المغربية:

- **أزمة الخلاف الحدودي:**

لقد حدّد "علال الفاسي" تخوم المناطق التي لا تزال تحت الاحتلالين الاسباني والفرنسي معتبرًا أنّ أربعة أخماس المغرب ما تزال محتلة الاسبان، حيث يحتلون سبتة ومليلة والصحراء الغربية، وطنجة خاضعة للسيطرة الدولية، وهناك أراضٍ خاضعة للفرنسيين، هي: موريتانيا والتخوم الشرقية للمغرب التي ضمّتها فرنسا للجزائر المحتلة، وهي أجزاء شاسعة جدًا أخذت فرنسا تعدّل من ووضيعتها منذ أن تسنّى لها أمر القطر الجزائري، حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل تندوف، وقد أيّد العرش هذه المطالب اعتمادًا على حجة الحق التاريخي في تمسك جبهة التحرير الوطني بموقف سيادتها التامة على الجزائر الفرنسية، الذي أعلنته منذ عام 1954م، أن الأراضي التي يدعي المغرب مغربيتها-وهي إقليم بشار وتندوف وتوات- كانت جزءا من الجزائر الفرنسية عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح، والحق التاريخي كان حلم الماضي لا أساس له من الواقع، وإنما يحركه طموح التوسع القطري بأهداف سياسية واقتصادية بحتة، ذلك أنّ هذه المناطق تابعة شكليًا للعرش المغربي منذ أن أخضعها المنصور الذهبي بقوة السيف في القرن 16 ميلادي ثم استقلت سياسيا، ووالت للزيانيين أكثر من موالاتها للمرنيين والعلويين، وقد احتلها الفرنسيون في بداية القرن العشرين دون أن يحرك المغرب الرسمي ساكنا، بل اعترف بجزائريتها عندما عادت المقاومة الشعبية التي نظمها الأمير عبد القادر وأولاد سيدي الشيخ، وسكان الجنوب الغربي الجزائري، واندمج سكان هذه المناطق في نضال الحركة الوطنية الجزائرية لعقود دون أن يكون لحزب الاستقلال أو للعرش أي نفوذ وحصل انخراطهم في صفوف جبهة التحرير الوطني منذ عام 1955م، وخاضوا باسم جيش التحرير الجزائري عدة معارك في الساورة منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة ،وبشكل منظم وفعال في

قورارة وتوات عام 1957، فقد أثبتت أحداث عامي 1956- 1957 أن حزب الاستقلال مصمم على خوض معركة تحرير الصحراء.[1]

وإن طموحاته السياسية مبنية على نجاح هذه المعركة، وقد حقق جيش التحرير المغربي الكثير من المكاسب، وحاول القصر التكييف مع هذه المطالب، لكنه كان متخوفًا من خطر تنامي الدرع العسكرية لحزب الاستقلال، ومن أسلوبها المتشدد في التحرير، وكان مستعدًا للمساومة بقضية الصحراء معتمدًا أسلوب المفاوضات مع الفرنسيين والاسبان، وهو منطق لا يتجاوب مع سياسة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي، اللذين بدءا في التقارب وتهديد اتفاقيات التعاون المغربية مع الدول الغربية [2]. فهل مع كل هذه الدلائل يبقى للمغرب حق تاريخي في صحراء الجزائر؟

ويحاجج الفاسي بمغربية هذه المناطق، أنه يجانب الصواب عندما يشكك في جزائرية هذه المناطق، ويفتري عندما ينسب المجهود العسكري لجبهة التحرير في المنطقة إلاّ أنه عمل تلقائي لسكان موالين للعرش المغربي. لقد سخّر الفاسي جريدة صحراء المغرب لخدمة أفكاره وطموحاته، مقدما خياره أن أحسن ما نقدمه لإخواننا الجزائريين هو أن نعيد إلى المغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقت بالجزائر، وعمد حزبه للضغط على سكان المناطق الحدودية في عام 1957 م، ودفع ببعض أعيان القبائل إلى التصديق على بلاغ الحزب الموجه إلى الملك محمد الخامس ، والمطالبة بضم هذه المناطق إلى المغرب[3]..

فقد طالب المغرب منذ عام 1957م بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتعديل حدوده الشرقية على حساب الجزائر، ونبهت جبهة التحرير الوطني إلى أنه لا وصاية لفرنسا على الأراضي الجزائرية، وأنها وحدها المخولة للنظر في هذه المسألة، فتراجع المغرب عن ذلك أملا في تجاوب جبهة التحرير الوطني مع مطالبه، وخلال مؤتمر طنجة بدا أن

1عبد الله المقلاتي: مرجع سابق، ص383.

2علي الشامي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بيروت، 1980م، ص256-258.

3محمد عباس: مرجع سابق، ص581.

مشكلة الحدود متجاوزة، وأن حزب الاستقلال بدأ يناور لتزكية مطالبه الصحراوية، ويبحث عن تحالف مفيد لطموحاته مع جيش التحرير الجزائري، وأدى انهيار هذا الطموح وفشل مشروع الوحدة إلى عودة مشكلة الحدود القطرية من جديد، ولم تجد مساع قادة جيش التحرير المغربي في الحفاظ على التوجه الثوري لحزب الاستقلال، وعلى العلاقة الإستراتيجية مع الثورة الجزائرية، وقد توضّح انسياق الموقف المغربي مع الإستراتجية الديغولية عندما عاد من جديد لنقاش المطالب الصحراوية، وأراد إرساء سيادته بالقوة على التخوم الشرقية، وضايق نشاط جيش التحرير الجزائري، وعلى حد تعبير السيد عبد الحميد مهري أنّ باعتلاء الجنرال ديغول سدّة السلطة في فرنسا انتهج أسلوبًا سياسيًا جديدًا، الهدف منه إثارة قضية الحدود بين الجزائر والمغرب وجعل الصحراء الجزائرية بمثابة المياه الدولية المشتركة، وهو ما يعني استغلالها من طرف فرنسا بمشاركة جميع البلدان المتاخمة للجزائر، هذا الظرف الجديد وضع الثورة الجزائرية في موقف بالغ الدقة، فقد أدّى توتر بين جبهة التحرير الوطني والمغرب الأقصى إلى تشديد هذا الأخير الخناق والمراقبة على حدوده مع الجزائر خلال صائفة 1958م، وهو ما لم تتحمله قيادة الثورة واعتبرته تعدياً وتجاوزًا لإتمام الاتفاق عليه في مؤتمر الأحزاب المغاربية بطنجة[1].

وأمام هذا الصّراع الخفي على الحدود، عقد المسئولون الجزائريون في المغرب اجتماعًا مع بن بركة ومحمد المصري في 8 افريل 1958م، ولم يخرج الطرفان بأي نتيجة، وعقد اجتماع آخر في 6 ماي في نفس السنة بين ممثلين عن جيش التحرير الوطني والسلطات الوطنية، تعرض عن مشكلتي الحدود وعرقلة نشاط جيش التحرير الجزائري في جنوب المغرب وأظهر الجانب المغربي تمسكه بمطلب حدوده الشرعية، واقترح لحل الخلاف اعتراف جبهة التحرير الوطني بتبعية هذه المناطق للمغرب[2].

1الزهربريرة: مرجع سابق، ص108-109.

2عبد الله المقلاتي : مرجع سابق، ص.385

وأعلنت الصحافة المغربية في أوت 1958م عن انطلاق المفاوضات المغربية الفرنسية بشأن الحدود، ذاكرة بأنّ الحكومة المغربية أعدّت ملفًا كاملاً سيكون محور نقاش المباحثات مع الحكومة الفرنسية، وعدَّ هذا الأمر إجراءًا فادحًا في نظر جبهة التحرير الوطني، لأنه لا ينسجم مع مقررات طنجة وروح علاقات التضامن والتعاون مع البلدين الشقيقين، فقد أقام المغرب عدة مراكز لقوات الجيش الملكي، وفرق المخازنية في مناطق الحدود الجانبية، التي كانت محتكرة من قبل جيش التحرير المغربي، وأدّى احتكاكها بجيش التحرير الجزائري ولاجئين إلى حدوث الكثير من المشاكل والاصطدامات، في الوقت الذي لجئت فيه الثورة الجزائرية مضطرة إلى اعتماد المناطق الجنوب الصحراوية، وخاصة فقيق معبرا رئيسيا للسلاح والجنود والاتصال بعد إغلاق الحدود الشمالية بالأسلاك الشائكة، كانت القوات المغربية وخاصة جيش التحرير المغربي تخوض نزاعا على المجال الجغرافي. لقد رمت بكل قواتها لإقصاء المجاهدين الجزائريين عن التحرك في مجال مغربي، بالتضييق والتوقيف والمصادرة، وهذا الأمر أضر كثيرا بالثورة الجزائرية، فقد عرّض العلاقات الجزائرية المغربية لكثير من المحن، لم تقتصر على المصادمات العسكرية بين الطرفين العسكريين، بل أقحمت فيها قبائل الحدود التي كانت مقسمة منذ احتلال الفرنسيين إلى فروع جزائرية وأخرى مغربية، خاصة منها قبائل "ذوي منيع" و"بني جرير" التي أنهكتها محنة الهوية وعصفت بها صراعات العروشية، وهكذا اصطدمت الثورة الجزائرية بأزمة خطيرة في هذه المناطق عرفت بأزمة "الزوكيت" فما هي حقيقة هذه الأزمة ؟.

- **مشكلة الزوكيت :**

لقد لعب علال الفاسي دوراً في محاولات استفزازية من أجل تجسيد أطماعه التوسعية على حساب الوحدة الوطنية الجزائرية، مشكلاً ما يشبه مليشيات كانت مكلفة بالقيام بأعمال شبيهة بتلك التي تقوم بها عصابات قطاع الطرق[1]، وهي أزمة حمّلت فيها المسؤولية لأطراف مغربية عديدة وللقوات الفرنسية، وطالت عرقلة نشاط القواعد الخلفية للمنطقة الثامنة من الولاية الخامسة، حيث ممرات الاتصال الرئيسية التي تربط بين ولايات الداخل

1عبد الله المقلاتي: مرجع سابق ، ص385-386.

والمغرب عبر بوابة فقيق بشار الإستراتجية، فلماذا اكتسبت هذه المناطق مثل هذه الأهمية؟ وما هي حقيقة هذه الأزمة وانعكاساتها؟ وما هي مسؤوليات المغرب في إثارة هذه الأزمة؟.

لقد اكتسى الموقع الجغرافي لممر فقيق بشار والمناطق الجنوبية للمغرب أهمية بالغة كمنطقة اتصال جغرافي وبشري منذ القديم، فهو يمثل فتحة بين حواجز جبلية تربط سهل "تافيلات" المغربي بحوض "الساورة" والسهول العليا الوهرانية، وقد وقفت المرتفعات حاجزا أمام مد الأسلاك الشائكة إلى معبر فقيق، فظلّ سهل الاختراق، ويحوز على أهمية إستراتجية بالغة كما تؤكد وثائق الثورة الجزائرية أمام خطر الاختناق، هذا بفضل الغلق المنهجي للحدود الشمالية، فإنّ ناحية فقيق بشار بمعبريها الطبيعيين الكبيرين الاستراتجيين تمنح إمكانية الدعم اللوجيستيكي الحيوي لكل من الجهة الغربية من الجزائر، وهكذا فإنّ معبر فقيق أصبح يلعب الدور الرئيسي في الانفتاح على المغرب والعالم الخارجي، وبحكم أهمية المعبرين كانت أية عرقلة لنشاطهما تخلف انعكاسًا خطيراً على الثورة الجزائرية، وقد حاولت القوات الفرنسية مرارًا وضع حد لنشاط الجزائريين المتزايد ولكن دون جدوى، وعندما قامت القوات المسلحة الملكية بالتمركز في هذه المعابر واعتراض مرور القوات الجزائرية، اعتبرت قيادة الثورة ذلك عملا عدائيًا يتنافى مع طبيعة علاقات شعبي البلدين، فهل كان المغرب الرسمي وجيش التحرير المغربي يجهلان أهمية مثل هذه المعابر؟ وهل تضامن الإخوة المغاربة يسمح بخنق ثورة تحريرية من أجل دفعها للاعتراف بالنفوذ الجغرافي على مناطق ما زالت لم تحرر بعد؟

لقد خلقت مشكلة الزوكيت* في ظرف اشتداد الخلاف الحدودي، فمن مهامهم اعتقال الجنود الجزائريين وسلب المئونة، متخذة من الحدود الجزائرية المغربية الممتدة من عين الصفراء مرورا بالبيض وبشار وتندوف، معاقل لها، بالإضافة إلى حملات تحسيسية تحريضية لتعبئة سكان المناطق الحدودية الجزائرية، وإقناعهم بأنهم مغاربة وليسوا

*هم عبارة عن أشخاص يتم تجنيدهم بشكل فوضوي من مختلف الجهات المتاخمة للحدود جزائرية المغربية، يرتدون زيا مدنيا، مهمتهم تكمن في استفزاز المجاهدين من خلال القيام بعمليات تحريضية داخل الأراضي الجزائرية. انظر: فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد فلاح محمد ،دار الشروق للنشر، الجزائر، 2013مـــ، ص06.

جزائريين، معتمدة في ذلك على مناشير تحريضية يتم توزيعها على السكان، تتضمن الأطماع المغربية الممتدة من بشار إلى تندوف وصولا إلى كروشة بالأبيض سيدي الشيخ[1].

لقد تفطنت قيادة الثورة لهذه المخططات، ولكنها وقفت مندهشة أمام تصاعد الموقف إذ نفذت بعض عناصر جيش التحرير المغربي أعمال النهب والقتل ونسبتها للجزائريين[2] وقد اضطرت القيادة العسكرية الجزائرية إلى معاقبة أحد الثوار ومحاكمته، لأنه أمر بإطلاق النار بعد الكمين الذي نصب لمجموعته من قبل عصابات الزوكيت، التي طلبت منه ترك المئونة التي كان ينوي إدخالها من الحدود المغربية إلى الجزائر، وهذا ما يعني أنّ نوايا القيادة العسكرية كانت جد حسنة، ولم تكن تنوي أبدًا الدخول في مواجهات مسلحة مع المغاربة، رغم أن عصابات الزوكيت كانت لا تكفُّ عن تضييق الخناق على المجاهدين وسلبهم المئونة وحتى الأسلحة من خلال الكمائن تضعها، بالاعتماد على المعلومات التي يوفرها الحركي من الخونة وحتى المندسون في صفوف الثوار الجزائريين.

فقد أصبحت عصابة الزوكيت تمارس تحرشاتها جهارًا ضد الجنود واللاجئين الجزائريين وقد تضاعفت أعمالها العدائية خلال ربيع عام 1958 م، وامتدت إلى قطع طريق قوافل الجزائريين وحجز السلاح والمئونة واعتقال أفراد الجيش اللاجئين الجزائريين وإخضاعهم للتعذيب وذلك من أجل إجبارهم على الاعتراف بمغربيتهم، وتأييد مطالبهم، ولأنّ الموقف كان ملتبسًا كثيرًا، تصور قادة جيش التحرير الوطني توطؤ عناصر مجاورة من قبل الفرنسيين أو لجوء العناصر المصالية إلى هذه المنطقة، وقيل أن هذه الحركة نسبت إلى المصاليين وإلى اليد الحمراء الفرنسية، وذلك حفاظًا على علاقات الجزائريين بالمغربيين، ومن أجل شحذ عزيمة المجاهدين وهم يواجهون الزوكيت بشراسة، وقد بذلت مساعي حثيثة لحل المشكلة، فقد أرسل وفدٌ جزائري إلى الملك محمد الخامس، الذي لم يكن له علم بما يحدث، وأسفرت هذه المحادثات الثنائية عن قرار الملك بحل ميليشيات الزوكيت التي كانت تحت سلطة علال الفاسي[3].

1فؤاد عبد العزيز: نفس المرجع، ص06.

1عبد الله المقلاتي : مرجع سابق، ص389.

3فؤاد عبد العزيز: مرجع سابق، ص 08.

الفصل الثاني:
مسار الحرب وانعكاساتها

1ـ الأسباب المباشرة للحرب 1962مـ -1963مـ:

ساهمت عدة عوامل في اندلاع الصراع بين المغرب الأقصى والجزائر، ولكل طرف منهما حججٌ وبراهين تؤكّد رأيه، بحيث سوف أعالج موقف كل طرف منهما.

قبل أن تقوم فرنسا باحتلال المنطقة ابتداء من القرن 19م، لم يكن هناك أي رسم للحدود مقنن باتفاقية، فقد كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي أثناء الفترة الاستعمارية أثرٌ كبير على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها، فالتقسيم السياسي للمغرب العربي وليد التقسيمات الناجمة عن توزيع مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الكبرى في إفريقيا، دون مراعاة هذه الأخيرة عوامل الطبيعية أو خصائص المجتمعات المغربية المتجاورة، ممّا أدّى إلى خلق بؤر للتوتر والنزاع، وبذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التلامس المساحي في مناطقها فيما يخص الجزائر والمغرب الأقصى، وباعتبارهما دولتا القلب في المغرب العربي، وكذا القطبين الفاعلين والمؤثرين على الإقليم المغاربي، فإنّ النزاع الحدودي أو النقاش حول الحدود كان الأبرز، ومن هنا ندخل تصور وموقف كل واحد منهما حول الحدود .

أ-الرواية المغربية للحدود:

كان مستند لبعض الحجج التاريخية، أبرزها كانت معاهدة لآلة مغنية المبرمة يوم 18مارس1845م، والتي تعد الفيصل بين النزاع المغربي الفرنسي على الحدود، حيث بموجب هذه الاتفاقية حدّدت الحدود الشمالية على هذا الخط وقد نصت على عدة بنود أهمها:

- تستمر الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني .
- تعيين تفصيلي للحدود الإقليمية السياسية بين الجزائر والمغرب انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة " ثنية الساسي للإبقاء على الصحراء مشتركة[1].

1عتيقة نصيب: العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، شهادة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، 2013-ـ2014مـ ، ص187.

إنّ المطالب الرسمية لمسألة تسوية الحدود تعود في تاريخها إلى العهد الاستعماري فأثناء الثورة التحريرية ظهر ما يسمى بالفكرة المغربية، المنطوية تحت أطروحة "الحق التاريخي" التي نادى بها زعيم الحزب الاستقلالي علال الفاسي*، وعبّر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره في عام 1955م، وهو الكتاب الذي يتضمّن خريطة المغرب الكبير (انظر الملحق)، المغرب -كما حدده علال الفاسي- يضم في أجزاءه: بلاد شنقيط (موريتانيا حاليا)، وبشار وتندوف (التابعة للسيادة الجزائرية)، وجزء من مالي والسنغال، تبسة ومليلة (خاضعتان للسيادة الاسبانية) وكذا إقليم الساقية الحمراء، ووادي الذهب**، وفي هذا الإطار حاول علال الفاسي -كزعيم إستقلالي في المغرب- إبراز تدعيم موافقه التي عبر عنها في هذا الكتاب في عدة تصريحات وخطب فيها التالي:

"مادام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة، الصحاري الاسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار والأقصى الجزائرية المغربية لم تنزع عنها الوصايا فاستقلالها يبقى متبورا، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها[1]".

ومن هنا جرت عدة اتصالات بين المملكة المغربية وأعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية، تم التوصيل فيها إلى توقيع بروتكول سري بين الملك حسن الثاني ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية فرحات عباس في يوم الخميس 06جويلية1961م، يحمل عنوان: "برتوكول إتفاقية بين جلالة الملك المغربي والحكومة المؤقتة الجزائرية"، يتضمن هذا

*ولد بمدينة فاس في جانفي 1910م نشأ علال في حضن والده الفقيه الشيخ عبد الواحد الفاسي الذي تولى الاقتناء في مدينة فاس، نشأ وشب وتكون فكريا وعلميا وأخلفيا، وتأهل للدراسة العليا بالجامعة القرويين بفاس وتخرج منها سنة 1930م،حيث قام بتكوين حركة سرية غايتها النهوض بالمغرب عن طريق توضيح الإسلام الصحيح الخالي من الشوائب،فبعد تخرجه سنة 1930م،بدأ يتلقى دروسا عن السيرة النبوية.أنظر مرجع محمد الصالح الصديق، أعلام من المغرب العربي،ج2،ط2، للنشر الجزائر،2008م،ص207.

**اسمها الصحراء الغربية حاليا،تحدها المغرب في الشمال،وتحدها موريتانيا من الجنوب والشرق،وتتلاقي مع الحدود الجزائرية فيمنطقة ضيقة في أقصى الشمال الغربي، وتزيد مساحتها على 270 ألف كلم2،أنظر محمد محمود السرياني :الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، ط1، أكدمية نايف العربية للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث، الرياض،2001م، ص30.

1إسماعيل معراف غالية: الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1995م، ص44.

الاتفاق التزام الحكومة المغربية بمعارضتها لكل مشروع يقسم الجزائر أو يبترها، واعتراف الحكومة الجزائرية بالمشكل الترابي المطروح (بسبب تحديد مفروض من طرف فرنسا) هذا المشكل المطروح سيجدله حلا بين الحكومة المغربية والحكومة الجزائر المستقلة، وستكلف لجنة مختلطة بدراسة المشاكل وإيجاد حل في إطار الأخوة وروح الوحدة المغاربية[1].

وأن يتم تأجيل المفاوضات حول مسألة الحدود إلى إن تستقل الجزائر، بحجة أن محمد الخامس لا يريد ضرب المقاومة الجزائرية بخنجر في الظهر، عندما كانت الجزائر.

في خضم حرب التحرير طالب المغرب بالأراضي المقتطعة له، وقد رد عليهم فرحات عباس: "نحن الآن في حرب، وبعد الاستقلال سيكون هناك مجال للحديث، وأن فرنسا عرضت على المغرب تسوية مشاكل الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الملك محمد الخامس رفض التحدث في هذا الموضوع حتى تتحرر الجزائر من الاستعمار"، وتم الاتفاق مع حكومة فرحات عباس بأن للمغرب حقوق سيادية على جزء من الأراضي[2].

وقد نص هذا الاتفاق السري على ما يلي:

تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية وتدعيم بدون تحفظ للحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات إفيان. تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأنّ المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلاً في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة[3]، وعليه فيرى المغرب أن المناطق التي طرحها علال الفاسي هي تاريخيا امتداد للسيادة المغربية، بالتالي تمسك بمبدأ الحق التاريخي وعارض مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتجسّد هذا أثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية، حيث تقدمت بعثتها في 19سبتمبر1963م بتحفظ يشير إلى الانضمام

1بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954م، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012م، ص489.

2عبد القادر رزيق المخادمي: مرجع سابق، ص 340.

3علي الشامي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، بيروت، 1980م، ص221.

لمنضمة الوحدة الإفريقية لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض من طرف المغرب، ولاعتباره تخليًا من طرفنا على متابعة وتحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا[1] وإن مفهوم الحق التاريخي التي يدافع عنه المغرب قائمٌ على تصور إسلامي للحدود، بمعنى أنّه مبنى على قاعدة البيعة، فالحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس وجود المجموعات البشرية التي تدين بالولاء للسلطان المغربي[2].

فالمغرب ذو رصيد تاريخي وازن في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة، ذلك أنه مصدر للسلطات والإمبراطوريات، ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال إفريقيا، ولأنّه أيضًا يتمتع ببنية داخلية تجمع حاجة استعادة وحدة ماضيه، ويحتل موقعًا جغرافيًا مطوقًا للمغرب[3]، وبالتالي فإنَّ كل المناطق التي تضمنتها خريطة المغرب الكبير بما فيها الأراضي الجزائرية هي أراضي مغربية، أي أنَّ السلطة للملك تمتد من بلاد المخزن إلى القبائل التي تشكل بلاد سبا والمعرفة على أنها أراضي مغربية بحكم الولاء، ولهذا فإنَّ المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية من القبائل تنتمي إلى الفئة الثانية، وهي مغربية بحكم التاريخ والولاء للسلطان المغربي بهذه المنطق، فإنَّ النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد يستمد شرعيته من بعض الروابط الدينية التي كانت تجمع بين حكام المغاربة وسكان المناطق الجنوبية بما فيها موريتانيا، أدرار، الساورة، القنادسة، تندوف، أو ما يسمى بالمغرب الغابر.

1عمرو سعد الله: القانون الدولي للحدود،ج1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص20.

2 محمد رضوان: منازعات الحدود في العالم عربي- مقاربة سيسيو التاريخية والقانونية- الجزائر إفريقيا الشرق، 1999م، ص86.

3مصطفى الخلفي: دراسة حول المغرب، الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، الرابط، 1998م، ص1-2.

ولقد ركز المغاربة -كما ذكرنا سابقا- على نص البروتكول الذي أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة المؤقتة الجزائرية أهم الوثائق التي تركز عليها،[1] ولذلك فإنّ الطرف المغربي قد أخذ الاتفاق على أنه إقرار جزائري أنّ للمغرب حقوق سيادية على جزء من أراضي الجنوب الجزائري، ولهذا يجب التزام الحكومة المؤقتة بنص الاتفاق والوفاء بالعهد الذي أعطاه الجانب الجزائري, حيث قال الملك حسن الثاني في الاجتماع: "بما أنني ملك هذا البلد فإن واجبات تكليفي تفرض علي أن أذكركم بإلحاح بمسألة تعديل الحدود، وبغض النظر عن طابع سلطتي التي لن تتضرر من المسائل التي تتعلق بالتراب الوطني، الذي أنا حارسه وحاميه فإنّ هذا الإلزام دفعني إليه معارضة تزداد إلحاحًا وتصلبًا بخصوص هذه النقطة، اقترح لهذا الغرض تشكيل لجنة من التقنين تكلف بإيجاد أفضل السبل إلى حل عادل ومنصف، وهذا إما بإجراء مناقشات قصد إحداث تعديل ترابي، وإما بتوقيع اتفاق اقتصادي أوسع، يجعلنا نتجاوز المسألة بشكلها هذا". جاء جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي حضر عشرة من أعضاءها من بينهم بن بلة على لسان بن خدة الذي صرح بما ملخصه: " بما أنّ الجزائر لم تتحصل بعد على استقلالها وليس لها حكومة نهائية فالأنسب أن نرج حل هذه المشكلة".[2]

ب ــ الرواية الجزائرية لمشكلة الحدود:

طبقت الجزائر في الدفاع عن موقفها على مبدأ الحق الموروث عن الاستعمار، وهو يعود في الأصل إلى القانون الروماني فيما يخص ملكية العقارات، بمعنى ما تملكه استمر في إمتلاكه.

إنَّ التصور الجزائري للحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر، وأيضا تفاعلها بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، التي كانت مبدأ من أحد

1محمد رضوان : المرجع نفسه،ص36-44.

2محمد بوضياف: الجزائر إلى ... أين؟ ترجمة محمد بن زغيبة يحي الزغودي، النخلة، ص152-153.

المبادئ المؤسسة عليها،[1] والذي تمّ تأكيده رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول الحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية، الذي عقد بالقاهرة عام 1964م، حيث أسبغ عليه طابعاً قانونيًا ملزمًا في قول الوثيقة الصادرة عنه.

إنّ مشاكل الحدود هي عاملٌ خطير ودائم الخلافات، وتشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة ملموسة تذكّر بضرورة الحل بالوسائل السلمية، وفي الإطار الإفريقي الخاص لكل الخلافات بين الدول الإفريقية، وتلتزم كل الدول الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال.[2]

إنّ دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدها أثناء الاستقلال بالدرجة الأولى مرتبطة بالدفاع عن الدولة الجزائرية وحدها، حيث أنَّ إعلان الحكومة الجزائرية 1962م تضمّن أنَّ الحدود الدولية الجديدة ينبغي أن تظلَّ قائمة حسب ما خططته القوى الاستعمارية وهذا ما أكّده الرئيس بن بلة في بشار في أكتوبر 1963م، حيث قال: "إنّ حدود الجزائر التي تركها الاستعمار"[3]، وهو ما يسمي مبدأ استقرار الحدود. يمكن القول في ضوء هذا المبدأ أنّ الحدود الجزائرية المغربية قد استقرت في عهد الاحتلال 1830م-1962م وفق الخريطة الجغرافية الموضوعة من طرف فرنسا وترسّخ، سيما وأنّه جرى عملٌ بها ولم يعترض عليها أحد طيلة فترة الاحتلال، وترسّخ استقرار تلك الحدود عقب استقلال الجزائر من خلال مظاهر كثيرة، منها اعتراف الأمم المتحدة بالجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدودها الثابتة منذ العهد الاستعماري، وتأكيدها من خلال الخطابات المتبادلة من وزارة الخارجية والأمين العام للأمم المتحدة والجامعة العربية، ومع بعض البعثات الدبلوماسية، وموافقة الدول على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الجزائر، وإعلان الرئيس الجزائري أحمد بن بلة عن تمسك بلاده بخط الحدود الموروث عند الاستقلال في خطاباته الموجهة للعالم ومعه

1محمد رضوان: مرجع سابق،ص95.

2عمرو سعد الله:القانون الدولي للحدود، ج2 ، الأسس والتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م، ص97.

3محمد رضوان: مرجع سابق، ص89.

المغرب، وكذلك لقد تمسكت الجزائر بحجة أخرى، وهي مبدأ السلوك اللاحق، فقد كان العالم منذ القديم ينظر للجزائر على أنّها كيانٌ مستقل في منطقة شمال إفريقيا، ثم تأكّد ذلك بعد احتلالها من قبل فرنسا عام 1830م، وتعزَّزت الفكرة خلال فترة الكفاح المسلح 1954م-1962مـــ، وقد رافق كل ذلك مجموعة كبيرة من الأعمال والوثائق التي تؤكد ذلك الاعتراف وجودًا وحدودًا، وليس أبلغ من اعتراف الجزائر ببعض دول العالم، ومنها المغرب وتبادل اللقاءات بين ساسة البلدين وإقامة تعاون وثيق بينهما منذ عهد الأمير عبد القادر، وإقامة مئات اللاجئين الجزائريين على الأراضي المغربية أثناء فترة الكفاح المسلح، كل ذلك يعبر عن أعمال ومواقف وسلوكات منسوبة إلى الجزائر والمغرب أو ممثليهما، ودليلاً على تسليمها بخط الحدود الدولية الحالي بين البلدين، وقد صدر عن المغرب ما يدل على موافقتها الصريحة أو الضمنية على خط الحدود الجزائرية، فهو لم يرجع عن الاعتراف أو يطعن في صحة بعض الوقائع، كعدم اعتراضه على موافقة المجتمع الدولي على انضمام الجزائر للأمم المتحدة والى الجامعة العربية، وعلى دورها في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، ففي كل ذلك موافقة ضمنية على خط الحدود الموروث عند استقلال الجزائر عام 1962م، الممتد حول المناطق الحدودية المدعى بتبعيتها له، وانطلاقا ممّا ذكرناه من وقائع يغلق باب الحجة على المغرب حول تبعية منطقة تندوف الجزائرية إليه، وتأكّد فساد إدعاءاته بشأنها، وسميت هذه الحجة بمبدأ إغلاق الحجة، ولقد اعتمدت عليه الجزائر لتثبيت حجتها.

ومن المعلوم أنَّ الحدود الدولية للجزائر كانت قائمة قبل عام 1912م بوثائق معرفة لدى فرنسا، وبالتالي لم ترسم بين عشية أو ضحاها، وإنَّما تمت على مراحل زمنية حاز فيها الشَّعب الجزائري إقليمه الحالي، وسمي هذا المبدأ بـــ: مبدأ لكل ما في حوزته[1]، وترى الحكومة الجزائرية أنَّ قبول المغرب بهذه الحدود لفترة تزيد عن 40عاما هو بمثابة اعتراف صريح بالحدود الدولية بينهما[2].

1عمرو سعد الله: مرجع سابق، ص226-227.

2قاسم الدويكات: مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، جامعة أم القرى، ط1، 2003م، ص146-147.

إنَّ مبدأ الحق الموروث عن الاستعمار الذي عملت الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والسند الرئيسي لاحتجاجها، أما المطالب المغربية اتجاه أراضيها تندوف وبشار واستنادًا إلى حقها التاريخي، فقد اعتبر المسئولون الجزائريون أنَّ بروتكول 1961مـــ لا يكتسِ أية قيمة قانونية إلزامية، ما دام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي، ولا يعدُّ أن يكون سوى بلاغ، يعكس اقتراحًا لا يتوفر أحدهما على الصلاحيات التي تخول إلى مراجعة حدود البلاد[1]. وكذلك ردّت الجزائر على المزاعم المغربية بأنَّ كل الأراضي التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي وقام الجيش التحرير الوطني بتحريرها هي أراضٍ جزائرية، وكان الوفد الجزائري المفاوض قد طلب خريطة الجزائر كاملة أثناء المفاوضات مع السلطات الاستعمارية، ويبدو أنّه تحصل عليها حسبما ذكره المرحوم كريم بالقاسم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة خلال الثورة، وبومدين صرح بوضوح: "إنَّ كل حبة رمل حرّرناها من أيدي الاستعمار الفرنسي باسم الثورة الجزائرية فهي ملكٌ للجزائريين"، وقال:" كذلك يحسبون الشعوب قطعان غنم وأنّ الحدود الجزائرية لا ينبغي أن تكون محل متاجرة أو موضوع ابتزاز"[2] فقد ادعت ميلشيات تعرف باسم الزوكيت بدعم من الحسن الثاني أنَّ لديها وثائق تاريخية تثبت أحقية المغرب بالأراضي جزائرية المتنازع عليها، وهو غير صحيح، لأنَّهم لم يعرضوها بعد أن وضعت الحرب أوزارها في نوفمبر 1963م، ثم أنَّ الجزائريين طالبوا الوزير المغربي أحمد رضا قديرة يوم 05اكتوبر1963م في لقاءٍ رسمي جمعهما في وجدة المغربية بتقديم هذه الخرائط إن وجدت فعلاً، لكنَّ الطرف المغربي عجز عن تحدي الدبلوماسية الجزائرية، وفشل في تحضير لقاء كان مرتقبا بين الرئيس أحمد بن بلة والحسن الثاني، فنوايا المغرب في الاستيلاء على تندوف وبشار حيث أن ميلشيات المغربية المدعومة من طرف حزب

1فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد الحاج علي معمري، مرجع سابق، ص 30-31.

2الشاذلي بن جديد، مذكرات، ج1، 1929- 1979، دار القصبة للنشر،ص 250-251.

الاستقلال المغربي تحركت لتحريض سكان تندوف الحدودية وإيهامهم أنهم مغاربة، معتمدة على وثائق مزورة وتوزيع مناشير واستغلال مستوى البدو والرحل، علما أنَّ خيوط القضية بدأت في عام 1962م مع الاستفتاء على الاستقلال، حيث تقدم بعض المغاربة لصناديق الاقتراع بوثائق مزورة ودونوا على ورقتي الظرف المخصصتين للعملية الانتخابية بتندوف عبارة "مبروك عليكم الاستقلال لكن نحن مغاربة" في خطوة لزعزعة الوحدة الوطنية، غير أنَّ الشرفاء من سكان تندوف وبشار تفطنوا للخديعة[1]، وبعد مطالبتهم وادّعاءاتهم وتحريضهم، لكنَّ منظمة الوحدة الإفريقية اجتمعت بعد ذلك في أديس أبابا وأقَّرت استلام الحدود على الوضع الذي كانت عليه وقت الاستعمار لأنهم رأوا أنَّ كل البلاد لديها مشاكل على الحدود[2].

ج ــ طبيعة القادة في كل من المغرب والجزائر:

بالنسبة للملك المغربي الحسن الثاني تربّى في بيئة تعتبره شريفًا وحامل للبركة، ويتمتع بالقداسة الشخصية، وأنَّ حمل اسم الحسن هو تخليد لذكرى جده الأول الذي حكم المغرب بين 1873م-1894م، والذي ينتمي للعلويين من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم من ابنته فاطمة[3]، وبالتالي فهو من الأشراف، حاملاً لمجد أجداده ووريثًا لقداسة دينية تجعل منه أمير للمؤمنين، كما أنَّ خلافته لوالده محمد الخامس قد جعلت منه امتدادًا لمجد أبيه، ممَّا خلق لديه إحساسًا بروح المسؤولية بحمل هذا الإرث التاريخي، والدفاع عن رموز الملكية المغربية والعودة إلى حدود المغرب الكبير (أنظر الملحق رقم1) واسترجاع المغرب الغابر، ثقل القداسة الدينية والإرث التاريخي ومركزه كملك قد جعلت أي اعتداء محتمل على المملكة المغربية -في نظر الحسن الثاني- هو اعتداءٌ على هذه المرجعيات وهذه الرموز،

1عبد العزيز فؤاد: مرجع سابق، ص140.

2احمد بن بلة: مرجع سابق، ص256.

3عتيقة نصيب: مرجع سابق، ص78.

وفي الجهة المقابلة نجد الطرف الثاني في النزاع متمثلا في الرئيس الجزائري أحمد بن بلة المتشبع بالروح الثورية والمتمسك بأفكار تحررية، والذي يعتبر الجزائر رائدة النظم التقدمية الثورية في المغرب العربي، وأنَّ أي اعتداء عليها فهو اعتداء على هذا المجد، وعلى هذا التاريخ النضالي الذي يخول لها لعب دور الريادة، حيث أنَّ بن بلة كان يملك رغبة كبرى في تحقيق مشروع الوحدة المغربية، باعتبار الجزائر دولة محورية، ولهذا كان يرى في الجزائر الثورة حلقة وصل بين الحركات الثورية في كل من تونس والمغرب.

إنّ هذا التصور قد شكّل تهديدًا كبيرًا على الملك الحسن الثاني، ممَّا خلق علاقات عدائية بين الرئيسين، كما يتضح من خلال تصريحات الحسن الثاني: "أصبحت أعرف بن بلة معرفة جيدة كان كثير الغضب، سليط اللسان، لقد تهجم على أسرتي بدأ من مولاي إسماعيل وانتهاء بوالدي ... إنّ إنسان كهذا لا يمكن أن يمثل الجزائر، لقد أيقنت أنه هو الذي يخلق المشاكل وليس بلده أو حزبه... ".وحتى الانقلاب الذي قاده بومدين في جوان 1965م، فقد صرح الحسن الثاني قائلا: "تسرني رئاسة الجزائر شخصًا أخر يمكنني محاورته ومصافحته".

إنَّ التضارب في توجهات القادة في كل من الجزائر والمغرب، والذي يعكس تجربتين وتصوريين مختلفين، يعطي تفسيرًا مهمًا لفكرة تراجع خطابات الوحدة، وعدم تفعيل القيم المشتركة لصالح خطابات تركز أكثر على تجربة كل دولة في مواجهة التجارب الأخرى، الأمر الذي يفكر تبني النهج النزاعي بدل الدخول في مسار تكاملي، يجسد عوامل التقارب والقيم الرمزية التي تجمع البلدين، كما يعطي تفسيرًا مهمًا لقضية تجاهل آليات التسوية، واللجوء إلى الوسائل العنيفة لحل النزاع الحدودي، وهو الأمر الذي يعكس طبيعة الصراع بين كل من الرئيس الجزائري والملك المغربي، والتي كانت عاملاً مؤسسًا ودافعًا لسلك نهج النزاع بدل التعاون، والذي استمر حتى وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة، هذا الأخير كان ينظر إلى الحسن الثاني كعاملٍ معرقل أمام قيام وحدة مغاربية، كما يرى أنَّ الثورة ستفشل إذا توقفت عند الحدود الغربية، وهو ما لم يسهِّل من عملية تحسين العلاقات

الجزائرية المغربية نتيجة خوف الحسن الثاني المستمر من بروز بومدين مغربي، وبالتالي الخوف من بروز مشروع يقضي على تصورات الحسن الثاني المعبئة بالقداسة والشرف العلوي، القضية ليست متعلقة بالأشخاص – من هم– بقدر ما هي متعلقة بطبيعة التصورات والمشاريع التي يدافعون عنها ويطمحون لتجسيدها، خاصة وأنَّ هذه التصورات تعد تصور فرد إلى مستوى نظام سياسي بأكمله، على اعتبار أنَّ طبيعة الأنظمة في كل من الجزائر والمغرب تجعل من القائد إيديولوجيته جوهر وأساس النظام السياسي، إنَّ دور القائد في صنع السياسة الخارجية في هذه الأنظمة وربط إستراتجية النظام بفلسفة القائد سيفرز نظامين سياسيين على درجة كبيرة من الاختلاف والتعارض، فكل نظام ينظر إلى الآخر نظرة كمصدر تهديد[1].

د ــ تأثير اختلاف الأنظمة السياسية:

الاختلاف في طبيعة الأنظمة بين دولتين أو أكثر يعبّر أساسًا على التباين الإيديولوجي وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدِّد مواقفها واتجاهاتها، ممَّا قد يؤدِّي إلى زيادة احتمالات التضارب وإمكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بنسبة لآخر يختلف عنه، كما في حالة العلاقة النزاعية بين النظامين الجزائري والمغربي، وبالتالي فإنَّ المطالب الإقليمية ما هي إلاَّ ذرائع للنزاع بين نظامين ليسا مختلفين فقط، ولكن ينظر كلٌّ منهما إلى الآخر على أنَّه مصدر تهديد، ويعبر عن هذه الفكرة بشكل جلي الملك الحسن الثاني في خطابه الموجه للشعب المغربي في تاريخ 25أكتوبر 1963م بقوله :"إنَّ الأكثر خطورة من الأحداث الجارية هو رغبة بن بلة إعطاء النزاع بعدًا إيديولوجيا من خلال قوله أنَّ هناك ما تطابق بين النظام المغربي والنظام الجزائري...إنَّ الذي يهم بن بلة ليس الحسن الثاني ولا تندوف ولا حاسي البيضاء ولكن النظام الذي اختاره المغرب ...".

إنَّ الاختلاف بين النظام الجمهوري الجزائري والنظام الملكي المغربي هو الذي عطل كل آليات التقارب بين البلدين، فنظرًا لطبيعة الحركة التحريرية الجزائرية، علاقاتها

1بوزرب رياض: مرجع سابق، ص80.

الخارجية الامتداد الناصري في المنطقة، صارت المخاوف المغربية حول احتمال أن تشكل الجزائر خطرًا محتملاً ضدَّ الملكية في المغرب، خاصة مع إمكانية تحالفها مع المعارضة المغربية،[1] فالمغرب كان يرى أنَّ الجزائر وبحكم طبيعتها الإيديولوجية الثورية وتحالفها مع عبد الناصر قد تشكل خطرًا على المغرب، وقد تمد يدها للمعارضة الوطنية المغربية، وبالتالي قد تهدد العرش العلوي في الرباط[2]، فنظام بن بلة يشكّل تهديدًا حقيقيًا على المملكة المغربية، لا لسبب سياسته الاشتراكية بل لعدم استقراره، فمن المزعج أن يكون للإنسان على حدوده نظام ديماغوجي قليل الاستقرار[3].

النظام الملكي المغربي كان يشكِّل عقبة أمام تحقيق مشروع ابن بلة القائم على فكرة توحيد المغرب حول دولة محورية، والتي لن تكون سوى الجزائر مثلما هي مصر في الشرق الأوسط، ولهذا اتجه إلى دراسة هذا الأمر الذي أعتبره المغرب محاولة جزائرية لضرب أسس النظام الملكي، كما أنَّ التقارب الجزائري المصري قد فهم من طرف المغاربة على أنَّه سعي جزائري لتطويق المغرب[4]، خاصة وأنَّ قوى معارضة مغربية كانت تعتبر نفسها امتداد لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أنشئه عبد الناصر.

ويؤكد فتحي الديب فكرة تهديد التحالف الثلاثي (عبد الناصر، بن بلة، بن بركة) على استمرارية النظام الملكي المغربي بقوله:" إن زيارة جمال عبد الناصر للجزائر في ماي 1963م قد أظهرت بن بلة كرجل دولة، وزعيم قادر على تحقيق انتصارات جديدة بدعم من قوى التحرر العربي" الأمر الذي انعكس سلبًا على كيان نظام الحكم في المغرب في صورة خطر مباشر أصبح يهدد النظام المغربي مع احتمالات انتشار مبادئ الاشتراكية في المنطقة.

1فتحي الديب: مرجع سابق، ص610-611.

2يحيا أبو زكريا: الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة ، حقوق النشر محفوظةWWW.NASHRI.NET 2003، ص611.

3محمد بوضياف: مرجع سابق، ص 155.

4محمد بوضياف: مرجع نفسه،ص450.

إنَّ وجود هذا التضارب بين النظامين الذي أسس لإدراك سلبي قائم على أنّ الآخر هو *الخطر*، قد ألغى فكرة بناء نهج تعاوني استنادًا لمنطق الحوار، وعزز فكرة اللجوء إلى النهج النزاعي من خلال التحالف مع القوى المعارضة وتدعيمها، سواء بالنسبة للجزائر أو بالنسبة للمغرب التي تبنت نفس النهج، حيث يشير فتحي الديب" أنَّ المملكة المغربية عملت على تدعيم المعارضة الداخلية للجزائر، حيث أنَّ الملك الحسن الثاني أرسل لمحمد خيضر بعض معاونيه بهدف ربط المعارضة الجزائرية بالسلطات المراكشية لتدعيمها ماديًا وأدبيًا".[1]

إنَّ هذا الأمر يعطي للنزاع الجزائري–المغربي بعدًا سياسيًا أكثر منه جغرافيًا، على اعتبار أنَّ المعطيات السياسية هي التي تملك حجية الإقناع ومصداقية أكبر في تفسير لماذا أدَّى خلاف حول ترسيم الحدود إلى صدام مسلح وحرب باردة مغاربية؟ كما أنَّ هذا المستوى يستمر مع استمرار الظاهرة التنازعية للعلاقات الجزائرية المغربية، في حين أنَّ المتغير الجغرافي أقصر من عمر الظاهرة مقارنة بالمتغير السياسي والإيديولوجي من جهة والمتغير الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا ما سنلاحظه من خلال التركيز على الأهمية الإستراتجية لمنطقة النزاع .

ه ــ الأهمية الإستراتجية لمنطقة تندوف:

تزداد أهمية التلاصق الجغرافي كوسيط محتمل للنزاعات بين الدول في حالتين أساسيتين :

- وجود مصادر موضوعية للنزاع، فالجوار الجغرافي يسهل ويساعد على تحريك هذه المصادر على نحوٍ لم يكن ممكنًا، لو كانت هاتان الدولتان متباعدتان جغرافيًا .
- إذا كانت هذه الأقاليم الجغرافية التي تشكّل موضع تلاصق ذات أهمية إستراتجية أو اقتصادية، فإنَّ هذا التقديم ينطبق بشكل أساسي على منطقة تندوف المنطقة محل النزاع بين الجزائر والمغرب، والتي يعتبرها كل طرف إقليم جغرافي تابعا لسيادتها استنادًا بحجج قانونية وتاريخية، غير أنَّنا سنركِّز على البعد الاقتصادي للمنطقة .

1 فتحي الديب: مرجع سابق، ص 611.

تعد منطقة تندوف ذات أهمية معتبرة، فلقد قامت الشركات الفرنسية وبتكليف من السلطات الجزائرية بإجراء دراسة حول موارد المنطقة في منتصف سنة 1963م، ممَّا جاء في هذه الدراسة أنَّ نسبة خام الحديد تبلغ حوالي 75بالمئة وبكميات كبيرة، وقدّرت نسبة إنتاجها بالإضافة إلى إنتاج موريتانيا يمثل 50بالمئة من احتياجات دول السوق الأوروبية المشتركة من الحديد المستورد، وأوصت الشركة بتقريرها بالعمل على نقل الحديد بعد استخراجه إلى ميناء أغادير المغربي لقربه من تندوف[1]، وهذه الأهمية الاقتصادية جعلت المنطقة هدفا للإطماع المغربية، خاصة أنَّها أبرمت اتفاقية سرية مع شركة فرنسية سنة 1962م للقيام بأبحاث للمنطقة، كما يشير البعض إلى أنَّ الملك الحسن الثاني كان قد تعرض لضغوطات من طرف الشركات الفرنسية تدعوه لاسترجاع تندوف ولو بالقوة، لأنَّها تفضل التعامل مع الحكومة المغربية وليس مع الجزائر ذات التوجهات الاشتراكية من جهة، ولقرب الضفة الأطلسية من جهة أخرى.

إنَّ الهدف والمكسب الذي يحصله المغرب من خلال سيطرته على المنطقة بالقوة هو تحقيق امتداد جغرافي قائم على حسابات اقتصادية وإستراتجية، حيث سيدعم مركز وقوة الدولة من خلال سيطرتها على ثروات المنطقة، وبالتالي تدعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق تفوق نسبي على الجزائر، ومن الناحية الإستراتجية فإنَّ الامتداد الجغرافي يعتبر عمقًا دفاعيًا وخطوة باتجاه إمكانية ضم أقاليم أخرى، مثل موريتانيا التي كانت آنذاك مطمعًا للسياسة المغربية[2].

و- عوامل خارجية لتفسير النزاع بين البلدين:

يحاول هذا المستوي الإجابة عن السؤال التالي: هل ساهمت طبيعة النظام الدولي القائم في دفع العلاقات الجزائرية المغربية إلى النزاع ؟

1 عبد القادر رزيق المخادمي : مرجع سابق، ص 119.

2 أحمد مهابة: مرجع سابق، ص 242.

إنَّ بنية النظام الدولي التي صاحبت بروز النزاع الحدودي الجزائري–المغربي كانت بنية قطبية ثنائية ومرنة، الأمر الذي يعطي للدولة الصغرى مجالات للمناورة، كما يمنحها قيمة إستراتجية تحاول من خلالها الاستفادة من الريوع الإستراتجية التي توفرها الثنائية القطبية، أو بالأحرى يوفرها القطبان في محاولة لجلب واستقطاب هذه الدول إلى مجالات نفوذها.

انطلاقا ممَّا سبق من أسباب النزاع يمكن الحكم على أنَّ بنية النظام الدولي لم تكن عاملا محددًا، وإنَّما كنت عاملاً مساعدًا فقط، يدخل في إطار رغبة كل من الجزائر والمغرب في الاستفادة، وبالتالي محاولة توظيف النزاع للتحقيق بعض المكاسب التي تتيحها الحرب الباردة، من خلال السعي للعب دور مهم في المنطقة خدمة لقطب معين، أمّا بالنسبة للجزائر فإنَّ من مصلحتها تعزيز روابطها الإستراتجية مع الشيوعية دوليًا وإقليميًا، ولتطرح بالتالي بديلها المتمثل في بناء مجتمعات اشتراكية في المنطقة تحت قيادتها، ولهذا قدمت نفسها كفاعل قادر على لعب دور إقليمي لصالح حليفها الاستراتيجي ذو التوجه الاشتراكي، ولتحقيق هذا الدور دعمت تحالفها مع القوى الشيوعية مثل مصر الناصرية ومع المعارضة المغربية من أجل بناء اشتراكية في المغرب، وبالتالي إخفاق الملكية نجاح هذا المسعى يعني قيام اشتراكية في المغرب العربي، ممّا يسهل من تحقيق مشروع المغرب العربي في إطار اشتراكي تحت الزعامة الجزائرية تجسيدا لنظرتها البسماركية للمنطقة.

والمغرب كان يهدف إلى محاولة تعزيز الروابط الإستراتجية التي تربطه مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حاول إظهار نزاعه مع الجزائر على أساس صراع إيديولوجي تحركه كوبا والاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يهدّد المنظومة الغربية في المنطقة ويحقق تفوقا جيو استراتيجي سوفياتي في شمال إفريقيا، ويسمح له بالتواجد بالقرب من أوروبا ويعطيه فرصة للنفوذ بمنطقة إفريقيا، ممّا يسمح له بتعميق الارتباط مع القوى الشيوعية بما ينعكس على زيادة الصمعة والهيبة السفياتية في العالم، وبالتالي كان التحرك المغربي يهدف إلى لعب دور الحليف الغربي في المنطقة، ليبلغ بالتالي درجة الدولة ذات

القيمة الإستراتجية الهامة بالمنطقة في إطار الحرب الباردة، الأمر الذي يجعله مستفيدًا من وسائل المساعدة لتحقيق أهدافه ولعب دوره[1].

2 – وقائع حرب الرمال:

إنَّه لا يشق علينا أن نصدق أنَّ مواجهة مسلحة وقعت، وأنّ الحرب مع المغرب أصبحت حقيقة، في الحقيقة لم يكن أي شيء ينبؤ بوقوع حوادث مأساوية من هذا النوع بين شعبين يفصل التقارب بينهما وأمالهما المشتركة بعض الكثبان والصخور، حتى وإن كانت تخفي ثروات منجميه خرافية بالتأكيد، لقد تم إهلاك أنفس بشرية كثيرة وتبديد مبالغ مالية ضخمة في حرب شائنة خالية من أي معنى، وهذه الحرب الدامية بين شعبين كانا في وقت ماضي يد واحدة ضد عدو مشترك، فنحن لا ننسَ أنَّ الشَّعب المغربي احتضن المجاهدين الجزائريين بكل فخر واعتزاز في فترة صعبة، ورفع السلاح في وجه المستعمر الفرنسي وحارب معنا في خندق واحد، ومنهم من استشهد في سبيل استقلال الجزائر، فلماذا هذه الحرب واهم مجرياتها؟ وما حصل فيها من أحداث؟ وعليه سنعرض وقائع الحرب من خلال تحليل الأحداث التاريخية.

كانت مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى من أكثر قضايا المغرب العربي سخونة، حيث وصلت إلى حد الاشتباك المسلح في عام 1963م[2]، وكان الجانبان قد اختلفا حول منطقة تندوف التي كانت عند استقلال الجزائر تحت سيطرتها[3]، والتي كانت تعدها المغرب أراضٍ مغربية اقتطعتها فرنسا لصالح الجزائر[4]، وعلى اثر حصول الجزائر على الاستقلال عام1962م احتلت القوات المسلحة المغربية بعض المناطق الحدودية المتنازع عليها ورفضت الانسحاب منها قبل إجراء استفتاء بين سكانها، يخيرهم بين الانضمام

1بوزرب رياض: مرجع سابق، ص300.

2 قاسم الدويكات: مرجع سابق, ص147.

3 بنجامين ستورا:تاريخ الجزائر بعد الاستقلال،ترجمة صباح ممدوح كعدان،، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، 2012، ص27.

4عمرو سعد الله: مرجع سابق، ص 371.

للمغرب أو الجزائر، فقد دخلت القوات المغربية منطقة حاسي البيضاء وقرى يونو وتنجوب وحاسي بغير في أيلول من عام 1963م[1]، ونصبوا فيها خيما قصد احتلالها، وكان قصد المغرب من ذلك فرض وضعية الأمر الواقع[2]، فقد زحفت قوات مغربية كبيرة على الحدود الجزائرية وحيث احتلت منها جزءًا دون علم الجزائريين، فلم يضع ملك المغرب في حسبانه أنَّ الشعب الجزائري الذي خرج لتوه من حرب سبع سنوات ونصف، مشردًا، ممزقًا، جائعًا، منهوكًا تجلده الخلافات الداخلية[3]، فتوجب على الشّعب الجزائري التدخل، فلقد هاجمهم المغاربة في حاسي البيضاء لكنَّ حرب الرمال الحقيقية وقعت بالتدقيق في مركالة قرب تندوف، إذ حاصر الجيش المغربي المجاهدين انطلاقا من زاك، واستولى على مركالة بعد أن باغت الجزائريين الذين لم يكونوا يعرفون وقتها شيئًا عن المناورة، فقد كانوا يكتفون بالتموقع في المرتفعات وإطلاق النار[4].

فقد كانت مصادر جزائرية قد رصدت تحرك قوات طلائع استكشافية مغربية وصلت إلى منطقة حاسي البيضا في سبتمبر 1963م، وأخذت تتزايد وتتوغل خلف الحدود الجزائرية حتى وصلت إلى مسافة خمسين كيلو مترا، وفي شهادة للمجاهد أحمد بن حمزة يذكر فيها: "في الصباح الباكر جاءتنا تعليمات بضرورة تنقل الفوج الأول عند الساعة السادسة صباحا والفوج الثاني في حدود الثامنة صباحًا، وكان كل فوج يضم 60 جنديًا، وبالفعل وصل الفوجان بتعداد 120 شخصًا إلى تندوف، وهذا يوم 30 أكتوبر 1963م أثناء الليل، حيث تنقلنا باتجاه منطقة تبعد حوالي100 كيلو متر عن تندوف برفقة مرشد، حيث توقف الجند الجزائري بالمكان وتحصنَّا بما توفر بالمنطقة الصعبة التضاريس، وبعد عمليات استطلاع واستخبارات قام بها الجند الجزائري ليلا اتضح لهم أنَّ الأمر غير عادي، حيث كانوا يعتقدون أنَّ المغاربة لا يتجاوز عددهم عدد الجزائريين أو عددهم 300 جندي ليس

1قاسم الدويكات: مرجع سابق ، ص147.

2خالد نزار: مذكرات اللواء خالد نزار، الجزائر، دار الشهاب، 2000، ص60.

3 لخضر بورقعة:شاهد على اغتيال الثورة ، الجزائر، ط2، دار الحكمة، 2000، ص173.

4فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد أحمد بن حمزة، مرجع سابق، ص11.

إلاَّ، لكن وجدوا أنّ الجند المغاربة عددهم يفوق 1300 عسكري، ومجهزون بأسلحة متطورة وبحوزتهم 07 دبابات[1] ، بالمقابل كان الجيش الجزائري ضعيفا من حيث العدة والعتاد، فكل الأسلحة التي كانت بحوزتهم هي التي واجهوا بها الفرنسيين في حرب التحرير، وهي رشاشات (فام بار أمريكية وبران انجليزية ورشاشات مات 49 فرنسية الصنع) مع التسليح الضعيف الذي كانوا عليه، استلم الأمر استخدام حرب العصابات وتفادي المواجهة المباشرة لجيش يملك الطائرات والدبابات والمدافع الثقيلة، وما هي إلا دقائق حتى تحركت الدبابات المغربية باتجاه قوات الجزائريين، وبدأت تطلق الرصاص والقذائف وهذا في حدود الساعة 6 و45د من يوم 10 نوفمبر1963م[2] .

من خلال هذا ما الذي حصل يا ترى من أحداث؟.

أ – أهم المعارك:

بعد كل هذه الاستعدادات، جرت عدة معارك بين البلدين، حيث تمكن العقيد محمد الشعباني من الوصول إلى موقع الحدث رفقة جيشه، وخاض معارك عديدة خصوصا في المناطق الجبلية، ويكمل الرائد محمد خير الدين قوله: " كنا نسير على الأقدام تفاديا للألغام والتي زرعها المغاربة لتفجير المركبات التي نستقلها وبمجرد تواجد الألغام، يعني أن المغاربة لم يكونوا وحدهم من دبر هاته المؤامرة أو الخيانة الكبرى"، كان الشعباني قد جاوز كل المتوقع بل أنّه اقترب أكثر من إقامة ملكية ليست بعيدة عن منطقتي بوعرفة والمنقوب، ولو شاء لاحتل أماكن إستراتجية في قلب المغرب ولو أراد لدك الإقامة الملكية، يتذكر المجاهد تواتي عبارة "طولوا بالكم" التي نطقها شعباني لرفع معنويات جيشه وهو طول البال لذا مكن الجزائريين حسب المتحدث تحول الكابوس المغربي إلى نصر كبير، ونقل الرعب إلى الذين حاولوا أن ينقلوه للجزائريين[3]. فلم تمر الهجمة المغربية دون رد عنيف من طرف جيش شعباني، فقد اتفق الشعباني مع الضباط على وضع خطة لرد العاجل على قوات

1 فؤاد عبد العزيز: مرجع نفسه، ص50.

2 فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد مصطفى حريبي، نفس المرجع، ص109.

3 فؤاد عبد العزيز: مرجع نفسه، ص50.

المحزن، وكان هدف الخطة دفع القوات المغربية إلى التراجع، وفي منتصف الليل قاد شعباني الهجوم من الجهة الشمالية للقرية وباغت قوات المغرب إلى التراجع إلى مواقعها الأصلية على الشريط الحدودي حيث قام الجنود الجزائريين بزرع الألغام على طول الشريط منعا لتوغل القوات المغربية مرة أخرى، حيث تم زرع 170 لغم تفصلها عن بعضها مسافة 3 أمتار وقتها[1].

معركة بني ونيف وفقيق:

في شهادة للمجاهد آيت تقاتي سعيد أنَّ أفراد الجيش الجزائري وصلوا لمنطقة بني ونيف تلك المدينة التي تقابل على الجانب الآخر مدينة فقيق المغربية، كان في هذه المعركة الفيلق رقم 71 تعداده400 الذي كان يقوده ضابط من الشرق يدعى سعيد، وتمكن هذا الفيلق من ردع الجيش المغربي وصد أغلب محاولاته، فحاول هذا الأخير السيطرة على الوادي الذي يفصل بين بني ونيف وفقيق، حتى لا يتمكن الجزائريون من استعماله، خاصة وأنَّ المنطقة صحراوية والأكيد أنَّهم يحتاجون للماء وبكثرة للشرب، غير أنّ الجيش الجزائري هو من تمكَّن من السيطرة عليه، خاصة وأّن منطقة بني ونيف رقعتها الجغرافية مكَّنتها من مراقبة منطقة فقيق المغربية شبرًا شبرًا، لكون المنطقة الأولي عالية ومرتفعة مقارنة بالثانية، فكانت تحركات المغاربة بفقيق كلها تحت أعين الجيش الجزائري الذي كان بأعلى جبل بني ونيف، في الوقت التي كانت باقي الفيالق موزعة عبر الشريط الحدودي بكل من بشار وتندوف[2]، فقد دامت الحرب أربعة أيام بين بني ونيف وفقيق، فقبل المعركة زار بومدين المنطقة حيث كان حينها وزيرا للدفاع رفقة بلهوشات وشعباني، فقد مكث بومدين ليلة واحدة ببني ونيف تفقد فيها السلاح، وكيفية تموقع الجيش الجزائري بالنسبة للجيش المغربي وقال : "تموت 150 و250 تبقى في أبراج المراقبة" في اليوم الأول للمواجهة التي صادفت الفاتح نوفمبر حدثت مواجهات بين الطرفين فقد كانت العدة بالنسبة للجيش المغربي 40 دبابة

1فؤاد عبد العزيز: نفس المرجع، ص109.

2فؤاد عبد العزيز:نفس المرجع،ص16.

والسلاح الجوي، لكن الجزائريين كان تموقعهم جيد، وقد انضم في هذا الوقت قدماء المحاربين إلى المقاتلين المتطوعين، وقام قائد الكتائب محمد جعطوط وبشير باباس والحاج عبيد باحتواء الموقف بالتقدم من جهة أخرى لمواجهة المغاربة[1].

فقد تمكن الجزائريون من اسر 11 جنديا، من بينهم جندي برتبة اسبيران وتمكن الجزائريون من الاستحواذ على 75 قطعة سلاح من كل الأصناف، وتمكنوا من احتلال فقيق وهذا ما صرح به بن بلة، وتشير الشهادات الحية على أن الضربة الأولى بدأت من الجيش المغربي الذي أطلق النار على القطار الذي كان قادما من فقيق باتجاه بشار، في الوقت الذي كان المقاتلون الجزائريون بمن فيهم المتطوعون وهم الأكثرية متموقعين استعدادا للهجوم، وكانت ضربات الجيش المغربي قد أرعبت سكان بني ونيف الذين غادروا حينها منازلهم باتجاه مدينة بشار، فقد باغت المغاربة الجزائريين لمَّا كانوا يستمعون إلى خطاب بومدين من وراء بساتين النخيل التي تحيط ببلدة فقيق، لأنّ الخطاب كان يبث عبر مكبر الصوت فقد كانوا متموقعين في مكان قريب، وعند الواحدة ظهرا كان الجيش على الجبل، وقد كان الجزائريون المشاركين في ذلك الوقت ينفذون أوامر القادة سابقا ذكرهم، لأنّ خبرتهم في القتال كانت قليلة وتعدادهم قليل والجيش المغربي كان يفوق في العدد والعدة في هذا الظرف الصعب والحرج، الذي كان يمر به الجزائريون أمام أطماع البلد المجاور، ودماء الجزائريين لم تجف بعد من حرب سبع سنوات ونصف وأسلحتهم بسيطة، كلها عوامل صعّبت من المهم،ة لكن يقول المجاهد بن حمو أن الكلمة التاريخية التي قالها الرئيس الأسبق المرحوم أحمد بن بلة "حقرونا" حركت مشاعر الإخوة الفرقاء بالأوراس والقبائ،ل إذ وقف العقيد محند أولحاج حركته التمردية جاعلا مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، أين قاد قواته لتدعيم المقاتلين الجزائريين في مواجهاتهم الجيش المغربي .[2]

1فؤاد عبد العزيز:شهادة المجاهد محمد شريف خير الدين،مرجع سابق،ص17.

2فؤاد عبد العزيز:شهادة المجاهد بن حمو خليفة مرجع سابق، ص27.

ب ــ معاملة الأسرى في الحرب:

- **الأسرى الجزائريين:**

في الشهادة للمجاهد الرقيب آيت تقاتي سعيد*استخرج خلال حديثه صور التعذيب التي عانى منها الجزائريون الذين وقعوا بين أيادي الجيش المغربي، حيث تجاوز عددهم 200أسير حيث قال: "فرنسا وما عذبتش الجزائريين كيما عذبهم المغرب" مؤكدًا أَّن بعض الأسرى رووا له طرق التعذيب التي تلقوها من الجيش المغربي، ويستطيع وصفها لكونها لا تمت للإنسانية بصلة.

وفي شهادة "المجاهد صدوق طرفاية" أن "الجنود المغاربية تجمعوا حول جثتين يجردونها من أي شيء يصلح للاستعمال أو يمكن بيعه، فقد جردوه من سماعته اليدوية ثم حاول نزع خاتمه كان يضعه، وعندما عجزوا بسبب ضيق محيط الخاتم أحظر أحدهم خنجرا وكان يهم بقطع إصبعى، ثم مزق الكثير من بشرة الجلد المحيطة بإصبعي فترك العظم لأجل الاستحواذ على الخاتم الزهيد الثمن، فقد أدخلوهم شاحنة ووجدوا فيها 7جزائريين أسرى وتوجهوا بهم إلى غرفة شبه استشفائية، يذكر فيها أن القاعدة في شكلها جوية خاصة بالطائرات العسكرية كان مكتوب عليها باللغة العربية الله–الملك–الوطن، نحن الجرحى نقلونا إلى غرفة استشفائية كان يوجد بها طبيب فرنسي وممرضتان، غسلوا الدم وضمدوا جراحنا ووضعونا في الحجز ومنعوا التواصل بكلام نهائيا فقد كانت ظروف حجز نقلهم إلى ثكنة كبيرة، كان فيها قرابة السبعين أسيرا من الجزائريين، العلاج نسوه نهائيا أو أهلوه، كانت ثكنة محاطة بحقول كبيرة بزراعة الجزر والخردل كنا نحن من نتكفل بقطب الخضر وأيضا نتكفل بالطهي"[1].

*هو ابن قرية أولا بن تقات التي تبعد عن بلدية يسر الشرقي ولاية بومرداس بـــ 5كلم من مواليد 14 أفريل 1937م،أحد المجاهدين الأبطال الذي حارب الاستعمار بكله،ذلك المجاهد منحه الطبيب الشرعي بوزارة الدفاع الوطني نسبة،نسبتها 100بالمئة وهو أحد ضحايا الحرب الرمال حيث أصيب وقتها على مستوى رجله بعدما انفجر عليه لغم،نفس المرجع،ص34.

1فؤاد عبد العزيز:شهادة المجاهد ايت تقاتي سعيد،مرجع السابق،ص34.

ويحكي المجاهد (طرفاية)* أنهم كانوا يضربون الأسرى الجزائريين بطريقة وحشية حتى أنّ أحد الأسرى ظنّ أنه سيموت من شدة التعذيب، كانوا يستعملون أسلحتهم والعصي، وكان يغمى على الأسرى من شدة التعذيب، قال المجاهد أنَّ الضرب الوحشي الذي يمارسونه ضدنا أصابني بالإحباط، وتسبب في إصابة جندي زميلي يدعى بشير من منطقة القنادسة بالجنوب حيث فقد تركيزه العقلي وصار يأكل فضلاته ومن الزبالة إلى أن توفى رحمه الله، والضرب الذي مارسه الجند المغاربة ضد هذا المجاهد طرفاية ظنا منهم أنه مغربي الأصل لأنه يحمل اسم مدينة مغربية رغم أنه جزائري سبعة أشهر كاملة وهم يعذبونه، لا يوجد الهاتف ولا يعرفون شيئا عن عائلاتهم، ولا إن كانت حرب الرمال قد توقفت أم مازالت متواصلة.[1]

وحسب شهادة المجاهد بن خالد عبد الرحمان** أن الجيش المغربي كان يكبل أيدي الأسرى، ولم يكتفِ بتكبيلهم، بل بدأ يطوف بهم في شوارع المدينة، راجلين مكبلين أمام أنظار المواطنين المغاربة لساعات طويلة، كما كان الأسرى الجزائريين ينامون بحفر، الحفرة بعمق مترين، ولما يستقضوا يؤمروا بإعادة ردمها وكذلك رفع صخور ثقيلة إلى تلة عالية، ثم يؤمروا بدرحجتها إلى موقعها الأصلي[2] .

كما قال المجاهد مبروك بن عبة: "نقلونا إلى ثكنة أم العشائر، ثم إلى فم الحسان مع مجموعة أخرى من الأسرى، حيث صنعوا منا سلسلة طويلة، وكان بيننا مصابون لم يتم تقديم الإسعافات الطبية لهم، وبعد ساعات، كان يأتي لنا ضباط مغاربة ويقولون لنا إنكم

---

*المجاهد صدوق طرفاية :يقطن حي جنان الزيتون الشعبي بقسنطينة من الجنود الذين شاركوا في الحرب الرمال وحكم بالأسر لدى المغاربة،مرجع سابق،ص50-52.

1عبد العزيز فؤاد : مرجع سابق، ص53-54.

**المجاهد عبد الرحمان بن خالد من المواليد 23أوت 1942 بسوق اهراس التحق بن خالد بصفوف الجيش التحرير الوطني في أول جانفي 1959م وعمره 17 سنة،فكان برفقة الشهيد حمة لولو وعبد الرحمان بن سالم بالجبهة الشرقية ،كان بضمن الفيلق رقم 45،اتصو في الزرع ونزع الألغام بعد أن تلق تكوين سريعا بتونس الشقيقة ،نفس المرجع ،ص63.

2عبد العزيز فؤاد:شهادة المجاهد بن خالد عبد الرحمان،مرجع السابق، ص56.

خونة: "فنحن ساندنا ثورتكم وكان عليكم أن تردوا المدن المغربية لنا بعد خروج فرنسا". كما بدأت الحرب النفسية ومنها أنهم أحضروا لنا جنديا ضخا يستعرض عضلاته وضباطا يرافقه يقول لنا "كيف لكم أيها الجزائريون أن تواجهوا جنودا بهذه القوة"، وبعد فترة في المعتقل الأول، تم نقلنا بنفس الطريقة المهينة إلى مدينة أغادير ومنها إلى مراكش في جنوب، وكان مكان الأسر عبارة عن قبو ضيق مظلم وضع فيه حوالي 100أسيرا، لم نكن نعرف حتى إن كنا في الليل أو النهار وكانت أول عبارة استقبلونا بها في القبو" شعباني يريد الوصول إلى القصر الملكي ولن يشفي غليلنا سوى الشرب من دمائكم " حيث قال: المجاهد "بقينا 21يوما ثم تم تحويلنا بعد ذلك إلى ثكنة قديمة تبعد عن الرباط 50كلم بنتها فرنسا عام 1912م وتم إحاطة المكان بالأسلاك الشائكة والألغام، وكنا نسمع بعض الأكاذيب من السجانين المغاربة، بعضهم كان يقول أن بومدين جاء لحاسي البيضا وأخذ الأموال التي كانت عند الجيش المغربي المتواجد بتندوف" فقلنا: لهم" إن بومدين لم تطأ قدماه حاسي البيضا على الإطلاق، ونقودكم غير قابلة للتداول في دولتنا"، قمنا بالأعمال الشاقة، كنا نبني بعض الجدران ونحمل الحجارة".[1]

فقد كان الجند المغاربة يعاملون الجزائريين بقسوة في سجونهم ،حيث يوضح المجاهد مخلوفي محمد أنهم تعرضوا للتعذيب في الأسر، وهو ما يؤكد أن كثير من البنايات في المغرب حاليا تشهد أنها بنيت بسواعد الجزائريين[2].

لقد كان الأسرى مهانين، معنوياتهم منهارة، دون قدرة على المقاومة، حيث يقول المجاهد مبروك بن عبة أنه زارهم وفد من الصليب الأحمر الدولي، فمُنع من مقابلتهم، كما مُنعت المساعدات التي أحضرت للأسرى الجزائريين، وهي مواد غذائية ومواد تنظيف لأن

1فؤاد عبد العزيز:شهادة المجاهد مبروك بن عبة،مرجع سابق،ص114-115

2 فؤاد عبد العزيز:نفس المرجع، ص84

الأوساخ كانت ظاهرة على أجسادهم، وبعض الملابس لم يصلنا شيء من تلك المساعدات لقد حولت مباشرة إلى الجيش المغربي[1].

إنّ الوفد الجزائري للهلال الأحمر الذي زار الأرض المغربية للقيام بمهمة تقديم مساعدات إنسانية، حيث تقول رئيسة الهلال الأحمر آنذاك (شامي حبيبة)* أنها توجهت رفقة الوفد، أين تم استقبالهم في بيت زوجة وزير الخارجية المغربي آنذاك، ومن ثم تم نقلهم نحو السجون التي كان يقبع فيها السجناء، وكانت تقع حوالي 20كلم فقط عن الرباط، مؤكدة أنّ المساجين الجزائريين –حيث كان عددهم 60 سجينا– كلفوا ببناء براريك لسجنهم داخلها، وقد أحيطوا بسياج شائك، ومنع الوفد من التحدث إليهم مباشرة، وتقول المجاهدة حبيبة بخصوص هذا الشأن أنها تمكنت في غفلة من الحراس من القفز فوق السياج والتحدث مع أحد السجناء التي كان رفيقا لها في الثورة ضد الاستعمار، وقد صرح لها بأنهم يعاملون معاملة سيئة للغاية من قبل المغاربة، ويعذبون بالكهرباء كما يقتاتون على الخبز اليابس والجزر فقط، وبعد زيارة السجناء توجه الوفد إلى قصر الملك الحسن الثاني، وهناك تقول انتظرناه مدة 04دقائق وقوفا وبعدها استقبلنا ببرودة ولم يتحدث إلين،ا وقد أبدى الوفد الجزائري انزعاجا من هذه المعاملة التي لا ترقى لما يعامل به السجناء المغاربة في الجزائر.[2]

وفي شهادة للمجاهد ريشاوي الطيب حيث يقول: " إن الجيش المغربي أسرهم وتم جمعهم في مكان واحد، وتحويلهم لبلدة مغربية تدعى "تاقنيت" حيث فيها المعاناة لا توصف، حيث يقول: "إننا بتنا فيها ليلة ثم أخذ معلومات شخصية عنا، وبيانات مدققة عن رتبنا في الجيش الجزائري، وتم تسجيلها بالآلة الراقنة، أما ليلة المبيت فكانت يعجز اللسان عن وصفها منتهى العذاب..." حيث صرح المجاهد وقال: "وضعنا في دار قديمة مبنية من

---

1 عبد العزيز فؤاد : شهادة المجاهد مبروك بن عبة، مرجع سابق ، ص115.

*رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سنة 1963م على مستوي إقليم الساورة، الذي كان يشمل بشار وتندوف أو منطقة الجنوب الغربي ككل كانت في قلب حرب الرمال 1963م، مرجع سابق، ص93.

2 فؤاد عبد العزيز: نفس المرجع، ص97.

الحطب أشبه بخم دجاج أو قبر موحش، أين تم شد وثاقنا بحبال رقيقة جدًا، كل مجموعة تتكون من أفراد ونظرا لنوعية الحبل الذي ربطنا به تسبب لنا بالأم حادة لدرجة أن أحد الجنود معنا أخذ يبكي ويشكو بأن يديه سوف تقطعان من ضغط الحبل، كانت معاناة لا توصف"، حيث قال المجاهد:" أنه من شدة التعذيب دفعه إلى مخاطبة مسؤول مغربي وقال له: "نحن مساجين حرب لا تفعلوا بنا هذا أقتلونا ولا تدعونا نتعذب هكذا"، وفي اليوم الموالي جاءت شاحنة لنقلهم كما ذكر المجاهد "فبدؤوا يحملوننا ويرموننا داخل الشاحنة بطريقة مهنية، لنجد الطائرة بانتظا، هذه الطائرة بها كراسي من الحديد، وحتى لا يجلسوا عليها ويرتاحوا، وضعوا لهم الحبال، فبقوا في وضعية بين الجلوس والوقوف طيلة الرحلة التي كانوا متجهين خلالها إلى مراكش"،حيث يقول المجاهد:"أنهم نزلوا مربوطين بحبال عشرة وكانوا وقتها يمشون حفاة، وعند نزولهم من السلم الطائرة أجبروا على السير على مكان به نباتات شوكية تدعى محليا (بونقار)تشبه الإبر لدرجة أن أقدامهم بدأت تنزف دما، جراء بعدها تم إرجاعهم إلي الطريق مبعد وضعوا داخل قبوا تحت الأرض" يقول المجاهد ريشاوي الطيب*: "أنه عند تواجدهم هناك زارهم الجنرال أو لفقير**بزي عسكري وتحدث معهم بلباقة قائلا:" يا ولادي أنتم في بلدكم الثاني هذا خلاف بين الدولتين لابد أن الأمور ستعود إلى مسارها الأصلي"، ثم غادر لكن السجانين "قاموا بتعذيبنا حيث كنا ننام على الأرض لا نأكل جيدا، كما عذبنا بالكهرباء والضرب"[1]، أما عن الأكل الذي كان يقدم للأسرى –حسب الشهادات الحية– فحسب شهادات مبروك بن عبة أنهم كانوا يتناولون كوب من الماء وقليل

*من مواليد 1941م شارك ضمن حرب التحرير، وكان من الأوائل في حرب الرمال أين حول إلى تندوف ضمن الفيلق 33 مباشرة بعد رفع راية الاستقلال بالعبادلة في ولاية بشار لان تندوف رغم موقعها على الحدود الجزائرية، وجدت نفسها بعد الاستقلال تعاني من نقص التواجد العسكري لتامين حدودها .مرجع سابق ص142.

**جنرال مغربي تم اعدامة من طرف الملك المغربي الحسن الثاني بعد محاولة انقلابية في 1972م، نفس المرجع، ص 144-145.

1فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد ريشاوي الطيب، مرجع سابق، ص145.

من الحساء حتى أن الخضر التي يقوم تقشيرها يتم وزنها، فقد كان الجندي يحضر لهم 10كغ من البطاطا ويقول لهم سينقص من كمية 2كغ من القشور وإذا وجدت أقل من 8كغ ستعرفون ماذا أفعل لكم، وقد كانوا يعدون لهم وجبة وهي الأرز المسلوق بالماء فقط، وحتموا عليهم أكل بأيديهم ودون ملاعق، رغم أن الوجبة كانت ساخنة لدرجة الغليان، حيث يقوم الجنود بغمس أيدي الأسرى في تلك الأطباق الساخنة انتقاما منهم[1]، كذلك الأكل كان عبارة عن كمية قليلة من الحساء البارد كل 24 ساعة[2]، وكذلك كان الأكل طعام بالجزر والخردل والماء والملح[3] .

- **الأسرى المغاربة:**

تحكي رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سنة1963م، تؤكد أن الهلال الأحمر الجزائري كان يتعامل مع هيئة الصليب الأحمر الدولية، التي كانت تقدم مساعدات إنسانية للأسرى والمصابين، وكانت هذه المساعدات تحول للأسرى المغاربة الذين تم سجنهم على مستوى الثكنات في أدرار، إذ تقول: "أنهم كانوا يعاملون أحسن معاملة وكأنهم جزائريون، وكان الاعتناء بهم وبحالتهم الصحية على أكمل وجه"، تأكيدا على عدم كره الشعب المغربي وإنّما المشكلة مع النظام المغربي، كما كان يسمح لهم بنقل رسائل إلى أهاليهم في المغرب عن طريق تقديم عناوينهم، وتقول: "المجاهدة أنها كانت تضع بيدها رسائل السجناء المغاربة في مركز البريد لمراسلة عائلاتهم"، ويشهد على ذلك –تضيف– زيارة الهلال الأحمر المغربي إلى الجزائر للاطلاع على أوضاع السجناء، حيث فتحت لهم السجون، وفي شفافية كاملة ووقفوا على المعاملة الجيدة التي كان يحظى بها أسراهم، كما تؤكد أن الرئيس أحمد

1 فؤاد عبد العزيز: شهادة مبروك بن عبة، نفس المرجع، ص115.

2 فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد بن خالد عبد الرحمان، نفس المرجع، ص65.

3 عبد العزيز فؤاد: شهادة المجاهد صدوق طرفاية، نفس المرجع، ص53.

بن بلة استقبل الوفد المغربي استقبالا حسنا، ووفر لهم كل الظروف للقيام بمهمتهم[1]، فلم يسمح الجند الجزائري بإيذاء الإخوة الأسرى واحتفظوا بهم في مكان سري، وكانوا شبابا صغار السن، وليسوا متعودين على "التمرميد" كما يحكي المجاهد الحاج علي معمري *حيث يقول:" أنهم غير متعودين على التمرميد مثل عناصرنا التي تفوقت عليهم بالتدريب في الجبال، لقد كنا نمسك بهم كالطيور في فخاخ محكمة ، ولم نعذب منهم أحدا عكسهم تماما[2]."

3-انعكاسات حرب الرمال 1963م:

انتهت حرب الرمال مخلفة وراءها فجوات بين البلدين وخسائر فادحة، لقد دفع ثمن هذه العملية شعبين تربطهما أواصر الأخوة، ويمكننا القول أنّ مصالح الحسن الثاني وابن بلة قد توافقت في هذه القضية الأليمة وأنّ هذا الأخير لم يتردد في التضحية محاولة منه للقضاء على معارضته، فقد كانت الحرب المغربية الجزائرية أبعد من أن تخدم قضية التقدم في إفريقيا الشمالية، وإذا احتاج هذا الأمر إلى مزيد من التدليل فيكفي أن نشير إلى أن بطل تسوية هذا النزاع هو الإمبراطور هايليسيلاسي الذي حقق بثمن بخس مجدا عظيما أنه ليس الوحيد على اية حال[3]، سقط عدد كبير من شهداء الجزائر على أرض المعركة وعاد الناجون منتصرين يحملون شرف الدفاع عن الأرض ضد الغزاة، لقد وضع ضباط جيشنا في الأسر، ومعهم بعض ضباط الجيش المصري الذين شاركوا رمزيا لكن بفاعلية في تلك المعركة، واحتجزت طائرة الهيلكوبتر التي كانت تقلهم، وقد كان الرأي العام الدولي معنا إلى درجة إدانة الغزو الملكي ووصفه بالجريمة، توقف القتال بين الجبهتين بعد أن وافق الملك على قرار وقف القتال تحت ضربات الثوار الجزائريين، وضغط الرأي العام الدولي، وعاد

1 فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهدة شامي حبيبة،مرجع سابق، ص97.

*أحد مهندسي عملية التعبئة بالصحراء، لمجابهة اعتداء المغرب على الحدود الجزائرية في أكتوبر 1963م، كونه من الرعيل الأول لقدماء جيش التحرير، وبتنسيق من الرئيس هواري بومدين الذي قال إنه لم يذق دموعا في حياته إلا بعد الاستقلال نصرا على اعتداءات المغرب. نفس المرجع، ص 31.

2 فؤاد عبد العزيز: نفس المرجع، ص 34.

3 محمد بوضياف: مرجع سابق، ص155-156.

الاستقرار الحذر بين الجارين بعد أن أسفرت المصادمات على ضحايا من الجانبين وجرحى كثيرين[1]، فقد كانت نتائج الحرب أكثر من 1300جندي مغربي مدججين بالسلاح والعتاد[2]، من حيث العدة كان المغاربة الأقوى في المعركة فهم استعملوا حوالي 40 دبابة والسلاح الجوي ولكن الجيش الجزائري هو من تفوق بالتموقع الجيد[3]، فقد استطاع الجيش الجزائري الصمود في القتال، فقد أطلقوا بهم خسائر مختلفة في العتاد والأرواح، وهذه خطة من القيادة الجزائرية التي تمكنت من تفتيت القوى المغربية والأرواح في عدة جبهات، فوجهت لها ضربات قاتلة في أماكن أخرى وكان النصر للجزائريين، ولكن الجيش الجزائري عانى من الحرب، فقد وصفها أحد المجاهدين بأن "حرب الرمال" كانت حرب العطش بالدرجة الأولى، حيث فتك بهم العطش بسبب تأخر شاحنات التموين وقطع خطوط الإمداد عن الجزائريين بعد قيام الجيش المغربي بتدمير صهاريج المياه الخاصة بالجيش الجزائري، غير أنهم ظلوا درعا حصينا يذود عن الوطن.

حرب الرمال التي استمرت من أكتوبر إلى نوفمبر من سنة1963كادت أن تجر الجيش الجزائري إلى الخسارة في البداية أمام الجيش المغربي الذي كان يملك الأسلحة، زيادة على مكان المعركة ذات البيئة الصعبة، وكان المجاهدون منهكين من حرب الاستعمار الفرنسي، إلا أن حماسهم لم يثن عزيمة الجيش الجزائري، حيث تواصلت المعانات طوال شهرين إلا أن حنكة الجزائريين وتجربتهم في ثورة التحرير أهلت بومدين وبن بلة لوضع خطة استراتيجية، كلف بتنفيذها (سي الغوثي)، حيث تم فتح جبهة ثانية بالشمال لتخفيف الضغط عن المجاهدين في الصحراء، وهو ما أخلط حسابات المغاربة، وجعلهم ينهزمون بعد مواجهة ثلاثة أيام في بني ونيف وفقيق ليتم على اثرها وقف إطلاق النار.

إنّ حرب الرمال انتهت بسرعة بفضل المقاومة الجزائرية وضغوطات الرأي العام الدولي وكان ملك المغرب مجبرًا على وقف إطلاق النار وجاء الهدوء الحذر ليأخذ مكان

1 سي لحضر بورقعة: مرجع سابق،ص181.

2 فؤاد عبد العزيز:شهادة المجاهد أحمد بن حمزة، مرجع سابق، ص12.

3فؤاد عبد العزيز:شهادة المجاهد أحمد بن حمزة، مرجع نفسه، ص12.

القتال وعادت قوات البلدين إلى الحدود المعترف بها دوليا، فقد اعتبرت حرب الرمال أنها أساءت بشكل خطير إلى العلاقة التضامنية التي كانت تربط بين الشعبين الجزائري والمغربي خلال الثورة الجزائرية.

إن العدوان المغربي 1963م غيّر جذريا المعطيات السياسية في الجزائر، وفرض أولويات جديدة لكنها سهلت الخيارات العدوان كان غير مقبول على الإطلاق، لأنه جاء من دولة مجاورة وشقيقة ضد الجزائر مازالت ملطخة بالدماء جراء حرب دامت سبع سنوات، ففي ظل هذه الحرب وهذا العدوان قامت جبهة القوى الاشتراكية في الجزائر بوقف جميع نشاطاتها السياسية والعسكرية ووجهت جميع قواها نحو الجبهة الجديدة التي فرضت على الجزائر كما أبرز الكولونيل محند أولحاج دوره في مواجهة الوضعية الجديدة، التي فرضت على الجزائر قائلا أنه تكفل من جهته بجمع شمل الفصائل، وجماعات جبهة القوى الاشتراكية التي أرسلت مباشرة إلى خطوط الجبهة، حيث أنَّ الصراع القائم بين بن بلة وبومدين في تلك المرحلة التاريخية الحاسمة، حيث قام الرئيس بن بلة بنشر بيان مخالف لما تم الاتفاق عليه، كما قام محند أولحاج بإرسال الفصائل إلى جبهة القتال، حينها أدرك بومدين وفريقه أن بن بلة من السهل التأثير عليه، فبومدين كان شخصيا في مسرح العمليات في بشار، وكان يخطط لإضعاف بن بلة وجبهة القوى الاشتراكية في نفس الوقت، ولقد عرف كيف يستغل الفرصة لإحداث التغييرات التي كان يأملها، وكان يدعي أنه لولا إضعاف الجيش بسبب احتجاجات جبهة القوى الاشتراكية ما كان الملك المغربي يتجرأ على مهاجمة الجزائر[1]، حيث أن النزاع كان مختلقا، لقد كانت مناورة تضليلية فظة الهدف من ورائها، ولو لوقت قصير صرف انتباه الجماهير المستائة عن إخفاقات السياسة الداخلية وتعبئة الشعب حول النظام القائم باللجوء إلى استثارة مشاعر الروح الوطنية، وبالتالي إخفاء المشاكل الحقيقية، وكذا جعل معارضة النظام في وضع صعب وهي المعارضة التي ما انفك تأثيرها يتنامى على الجماهير، حيث أن موجة القمع التي أصابت المعارضين في المغرب كما في

1 فؤاد عبد العزيز:وثيقة بخط يد العقيد محند أولحاج حول حرب الرمال، مرجع سابق،ص131

الجزائر، ولم تؤدي هذه الاعتقالات إلى النتائج المرجوة كما أنها لم توقف عمل المعارضة، بل أدت على العكس من ذلك إلى إعطائها دفعا من خلال توسيع قاعدتها، وقد اتخذ هذا العمل في الجزائر شكلا أخطر على النظام مع قيام جبهة القوى الاشتراكية ودعوتها إلى الكفاح المسلح، حيث أنّ كلا النظامين عرفا كيف يستفيدان من النزاع لتعزيز موقعيهما على الصعيد الداخلي، فإذا كانت التحرشات وقعت من جانب الجزائريين فإنه بإمكاننا أن نلاحظ أن القادة المغاربة لم يفعلوا شيئا لمنع هذه القضية من أخذ الحجم المعروف، لقد استطاعا بفضل الاستغلال الذكي لهذا النزاع كسب المعارضة اليمينية من جهة والتخلص من المعارضة اليسارية ذات التحالفات المشبوهة للغاية من نظام بن بلة هذا الأخير وضع جبهة القوى الاشتراكية أمام خيارين: إما أن تواصل الكفاح المسلح فتلحق بها تهمة الخيانة، وإما أن تتصالح مع النظام وهو ما قد يعتبر في الظرف الذي كانت تعيشه الجزائر وقتئذ نجاحا لهذا الأخير، من جهة ثانية فلقد رجّح الحل الأخير، فلقد تم إذاً فعل كل شيئ لإظهارها بمظهر جهاد حقيقي من أجل قضية الاشتراكية والكفاح ضد الامبريالية[1].

4 – الطرق السلمية لحل النزاع بين الجزائر و المغرب الأقصى :

إنّ اندلاع الحرب الحدودية بين الجزائر والمغرب، قد حرك العديد من مبادرات التسوية السلمية بدءًا من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين إلى تدخل بعض الدول منفردة من خلال مبادرات قادتها وصولا إلى محاولة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وقد انتهت أول المحاولات الثنائية من وصول إلى اتفاق من أول وقف العمليات العسكرية التي باءت بالفشل وهذا ما يعكسه الاجتماع الثنائي على مستوى وزراء الخارجية يوم 05 اكتوبر1963م بمدينة وجدة المغربية[2]، وقد أسفرت محادثتهما عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية:

1 محمد بوضياف، مرجع سابق،ص153–154.

2عمرو سعد الله : مرجع سابق، ص371.

- المواطنون في كل من الدولتين الموجودون في إقليم الدولة الأخرى والذين يقيمون في منطقة التنازع يمنحون حق المرور عبر الحدود.
- تتعهد الدولتان بعدم قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الأخر، ويؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.
- تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.
- اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى الرؤساء .

لكن هذه الاتفاقية باءت بالفشل مع وقوع اشتباكات عسكرية مجددا يومي 7و9 اكتوبر1963م، واستطاعت القوات المغربية أن تستولي على جزء من أراضي النزاع نتيجة لفشل الاتصالات السياسية بين الطرفين وعدم استطاعة الجزائر استعادة المواقع المحتلة قامت بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة ايش، فهنا تفاقم النزاع حيث لم يستطع هذا النشاط الدبلوماسي وضع حد من نشاطات مسلحة رغم أن بيان وزيري الخارجية قد أكد على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشاكل الحدودية، وعلى العزم على وضع حد من لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة العلاقات القائمة بين البلدين مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرفين، وتحديد تاريخ 15اكتوبر1963م لعقد قمة على مستوى رؤساء الدولة من أجل وضع حد نهائي للنزاع الحدودي.

فشل قمة تلمسان المفروض انعقادها في 10اكتوبر1963م وقمة مراكش بين 17/15 اكتوبر صاحبت التصعيد المتواصل في الحملات الدعائية والعمليات العسكرية استمرارية الحرب الحدودية صاحبتها بعض المبادرات الدبلوماسية أهمها تلك التي قادها الرئيس الغاني كوامنكروما الذي زار كل من المغرب والجزائر، في محاولة منه للتوفيق بين الطرفين المتنازعين إلا أن إصرار كليهما على المطالب الإقليمية قد عجل بفشل مبادرة "نكروما" الذي حاول استثمار موقعه السياسي البارز للقارة الإفريقية في مساعيه الدبلوماسية لتقريب رؤى

الجانبين وهو نفس المسعى الذي واصله الإمبراطور الإثيوبي هايلى سلاسي الذي سعى لتحقيق اتفاق بين البلدين المتنازعين لعقد دورة استثنائية لمجلس وزراء الوحدة الإفريقية ،إلا ّأنّ الجانب المغربي رفض هذا الاقتراح الذي ساندته الجزائر، كما عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا غير عادي بناء على دعوة الأمين العام في 19 أكتوبر 1963 ، حيث أصدرت القرارات التالية:

- اتفاق جميع العمليات العسكرية ووقف الحملات الدعائية.
- سحب الدولتين لقواتهما إلى المراكز السابقة لوقوع القتال.
- تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة لفض النزاع[1] .

لكن المغرب اعترض على هذه القرارات، وميل الجزائر إلى معالجة النزاع على المستوى الإفريقي عجل بالمبادرة العربية .[2]

وتشكلت اللجنة من(المغرب والجزائر ومصر وليبيا وتونس ولبنان) وأصدرت اللجنة قرارها بوقف إطلاق النار، وسحب القوات إلى ما وراء الحدود، وإثبات تعهد الجزائر بعدم وضع قوات في حاسي البيضاء وتنجوب بعد انسحاب المغرب، واقتراح جمال عبد الناصر وهيلاسيلاسي عقد اجتماع عربي –أفريقي لبحث الأزمة لكن الجزائر كانت تميل إلى حل المشكلة أفريقيا وليس عربيا[3].

انتقلت ساحة النزاع إلى منظمة الوحدة الإفريقية في أواخر عام 1963، حيث تم بحث النزاع في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية الذي أقر بتشكيل لجنة تحكيم لدراسة المشكلة، وتقديم المقترحات للطرفين لتسوية المنازعات، وقد انعقدت لجنة التحكيم في عام 1963م، وانتهت إلى تحديد المنطقة المنزوعة السلاح بين الطرفين وتمكنت هذه الجنة من عقد اتفاق بين الجزائر والمغرب في عام 1963 م، يتضمن عودة قوات البلدين إلى مواقعهما الأصلية قبل الاشتباكات وقد تم تنفيذ ذلك بالفعل.[4]

---

1 أحمد مهابة :مرجع سابق،ص243.

2 بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة ، دار طباعة الحديثة،1997م، ص98.

3 شوقي عطا الله الجمل:تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،ص378.

4 محمود السرياني:المرجع سابق، ص300-301.

فقد أدت جهود منظمة الوحدة الإفريقية إلى إبرام اتفاق بامكو* (مالي)الذي تمخض عنه المؤتمر الذي عقد هناك في 29-30 أكتوبر 1963م، بين الرئيس الجزائري أحمد بن بلة وملك حسين الثاني، والإمبراطور هيلا سيلاسي، والرئيس موبيد ويكتا، وتضمن الاتفاق ثلاث نقاط أساسية هي :

- وقف إطلاق النار ابتداء من 02 نوفمبر 1963م.
- إنشاء لجنة من ضباط جزائريين ومغاربة وماليين وأثيوبيين، للإشراف على احترام وقف إطلاق النار في المنطقة المتنازع عليها.
- إنشاء لجنة تحكيم من بين أعضاء منظمة الوحدة افريقية[1].

وأبدت الدولتان استعدادهما لتنفيذ القرارات، لكن رفض المغرب الانسحاب من حاسي البيضاء وتينجوب، مطالبا بإجراء استفتاء، وهو ما رفضته الجزائر ولم يتوقف القتال إلا في 04 نوفمبر1963 م[2].

قرر مجلس وزراء الدول الأعضاء لمنطقة الوحدة الإفريقية المنعقدة في دورة غير عادية بالعاصمة الإثيوبية من 5-8 نوفمبر تشكيل لجنة خاصة تنفذ قرارات مؤتمر باماكو، واصلت هذه اللجنة جهودها لدراسة وتقديم حلول لهذا النزاع، حيث عقدت عدة اجتماعات من افريل1964الى فيفري 1965م ــفي بامكو، الرباط، الجزائر، القاهرة ونيروبي[3]، وانعقدت لجنة التحكيم في الفترة من 24 /28 يناير1963م ، وتم التوصل إلى تحديد منطقة منزوعة السلاح بين الطرفين، كما عقد اتفاق في 19 فبراير 1963مــ تضمن عودة قوات البلدين إلى موقعهما الأصلي قبل القتال، وانسحب المغرب من المنطقة المتنازع عليها

*اتفاق بامكو اتفاقية وقف إطلاق النار:أنظر أحمد مهابة (مشكلات الحدود في المغرب،مجلة السياسة الدولية)، القاهرة: مركز الدراسات الوحدة العربية ، يناير 1993، ص242.

1عمرو سعد الله: المرجع سابق، ص98-99.

2 شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق، ص379.

3 فاطمة الوزان: تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية ،1998 م، ص152.

وعقدت عدة اجتماعات في الرباط وباماكو والقاهرة والجزائر ونيروبي وتحسنت العلاقات، وتم تبادل الأسرى وتبادل الدولتان السفراء وتقرر وقف الحملات الدعائية من كلا الطرفين، كما تم الاتفاق في نوفمبر1963م على تدعيم التبادل التجاري وإلغاء الرسوم الجمركية بينهما.[1]

وبذلك دخلت العلاقات الجزائرية المغربية في فترة اتسمت بالسلمية، وتبين ذلك في تبادل الأسرى وتبادل السفراء ووقف الحملات الدعائية، لكن عند وصول الرئيس بومدين إلى الحكم في الجزائر وتبنيه لموقف أكثر صلابة، ألا وهو حول مسالة الحدود ورفض فتح أي ملف في ذلك أو منطق مساومة والدفاع عن السيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية دخلت العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم بعد قرار التأميمات للمناجم في 8 ماي 1966م الذي يمس منجم غار جبيلات الواقع في منطقة تندوف التي تطالب به المغرب، الأمر الذي رفضته الجزائر لأنه متعلق بسيادتها[2].

وقد اعتبرت المغرب هذا التأميم انتهاكًا لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية الخاصة بنزاع الحدود بين الدولتين، غير أنّ الجزائر اعتبرت هذا التصرف في صميم السيادة الجزائرية على أراضيه، وهكذا تجدد النزاع بين البلدين، وزاد من تعقيد المشكلة اختلاف وجهات نظر الدولتين حول الصحراء الغربية وعدم انضمامها إلى المغرب، وقد ظل الأمر كذلك إلى أن توصل الجانبان إلى إبرام اتفاق بإعادة رسم الحدود بموجب معاهدة (افران) عام1969م.

وصدر تصريح مشترك بهذا الخصوص، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الحدود بين رئيسي الدولتين على هامش مؤتمر القمة الإفريقي بالرباط، وقد صادقت الدولتان على هذه الاتفاقية على أن تعترف المغرب بخط الحدود الذي يمر إلى الغرب من كلومب بشار، وبذلك أصبحت مناطق الحديد الخام في تندوف وجبل قارا في الجزائر على شرط أن تشارك

---

1 أحمد العايب:البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962م،رسالة ماجستير جامعة،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية،1993،ص62.

2فاطمة الوزان: مرجع سابق، ص153.

المملكة المغربية في استغلال الحديد الخام في تندوف من خلال شركة مشتركة مع تصدير الحديد الجزائري عبر المغرب إلى المحيط الأطلسي من خلال ميناء أغادير[1]. وكذلك تصريح تلمسان المشترك في 27ماي1970م[2].

وكذلك صدر بيان مشترك في 15 يونيو 1972م ، ووقع الجانبان على اتفاقية الحدود وذلك على هامش مؤتمر القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالرباط، ووقع الجانبان على معاهدة الحدود من جانب كل من الرئيس هواري بومدين والملك حسن الثاني، وقد صادقت الحكومة الجزائرية على هذه المعاهدة في مايو1973م، أما المغرب فقد صدقت عليها في 22يونيو1992م، وتم نشرها في المغرب بمرسوم ملكي[3]، وبذلك انتهت مشكلة الحدود بين الطرفين[4].

1محمود السرياني: مرجع سابق، ص300-301.

2شوقي عطا الله الجمل: مرجع سابق،ص380.

3عمر سعد الله: مرجع سابق،ص372.

4محمد محمود السرياني: مرجع سابق، ص153.

خاتمة

توصلنا في دراستنا إلى نتائج هي:

1. أنّ للجزائر والمغرب حدودًا تجمعهما، كانت سببًا في النزاع بينهما، كان سببها الاستعمار حيث قام بترسيم الحدود بينهما وترك جزء منها مما أثار الخلاف بينهما .
2. بغض النظر عن الحدود بين البلدين، فقد كانت هناك علاقات تجمعهما، فقد قدّم المغرب للجزائر مساعدات خاصة أثناء ثورة التحرير الجزائرية 1954مـــ 1962مـــ.
3. إنَّ المشكل الحدودي بين البلدين لم يجد له حلاً، وعادت إثارة المشكل على الساحة المغربية بين الجزائر والمغرب الأقصى.
4. ـــمن أسباب النزاع بين البلدين اختلاف وجهات وتصور كل منهما للحدود، وكذا طبيعة القادة في المغرب والجزائر .
5. حرب الرمال بين الجزائر والمغرب الأقصى كانت حرب دامية، راح ضحيتها أشقاء من كل من الجزائر والمغرب الأقصى، كانت تجمعهم يومًا ما علاقات مشتركة، فعندما تطرقنا في الدراسة الى معاملة الأسرى -خاصة الجزائريين- وجدنا معاملة الأسرى الجزائريين أنها معاملة سيئة من الجانب المغربي، فلماذا هذه المعاملة بعد كل تلك العلاقات المشتركة قبل هذه الحرب؟
6. لا يزال النزاع الحدودي لم يجد حلاً له ويمكن لجذوة الخصومة أن تستعر من جديد في أية لحظة، فهذا المشكل -كما رأينا- ليس جديدًا، إلا أنَّ حله أصبح أصعب ممَّا كان عليه .
7. أبعاد هذا النزاع تزداد اتساعًا، فقد أصبحت القطيعة بين البلدين كاملة.
8. إنَّ من شأن خلق جو من المشاعر الفياضة والتشاؤم، ليس فقط بين القادة وإنَّما بين الجماهير التي لازالت حساسة للخصوصيات والروح الوطنية على وجه الخصوص

لأن يحفر هوة يصعب ردمها، وأؤكد على هذا الاستغلال الإجرامي للعقلية المغاربية التي لا تزال سريعة الانفعال، بسبب مزاجها الحاد وطبعها المشحون بالكبرياء وافتقادها لوعي طبقي صحيح.

9. لقد ساعدت مساعي التسوية، ولو بالقليل للتخفيف من هذا النزاع من تدخل دول وكذا منظمة الوحدة الإفريقية التي أجبرت البلدين على وقف إطلاق النار .

الملاحق

الملحق رقم1:خريطة تمثل إشكالية الحدود البرية الجزائرية –المغربية[1]

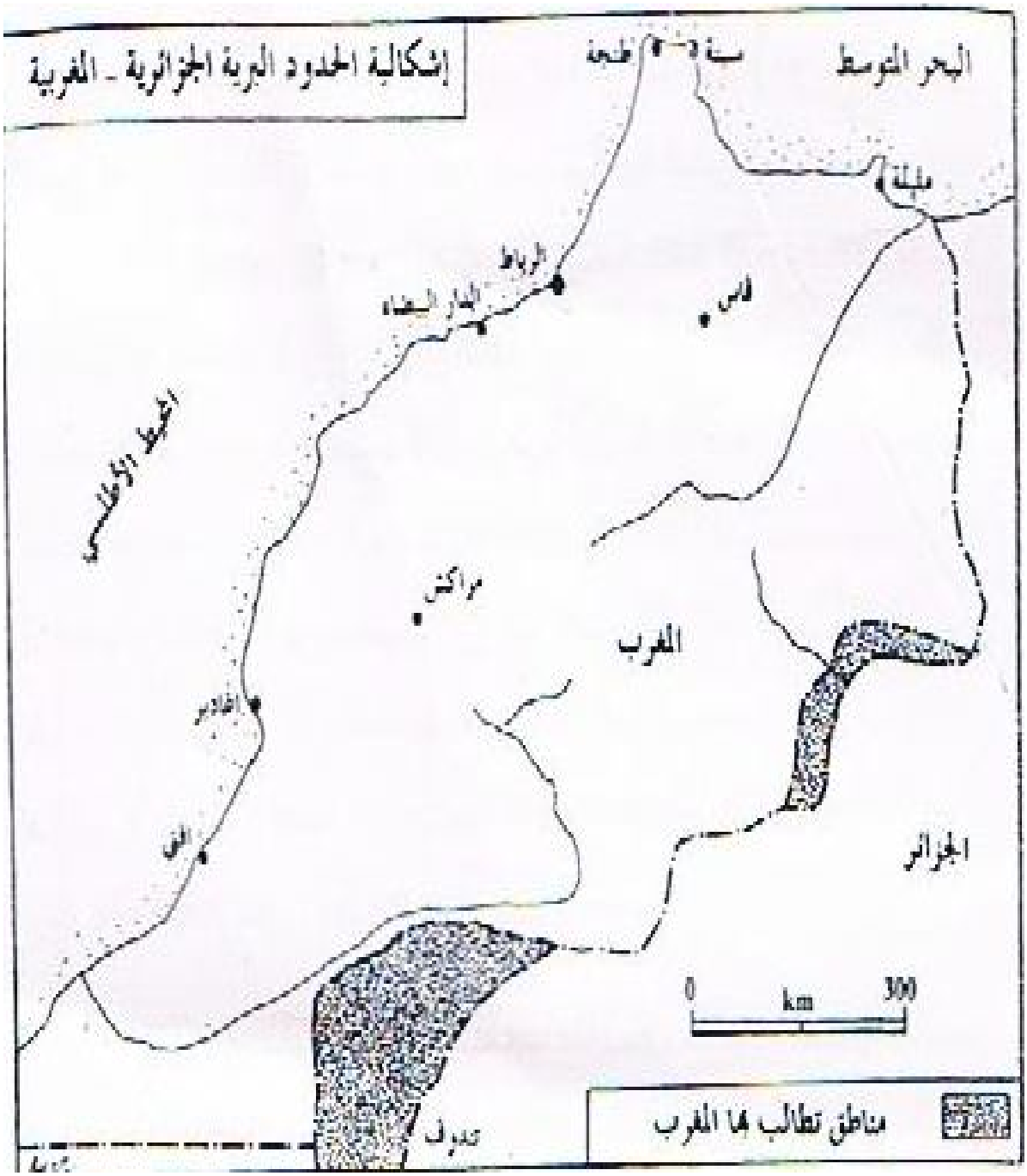

1سعد الدويكات: مرجع سابق،ص147.

الملحق رقم 2: خريطة تمثل الممتلكات المغربية أثناء عهد الاستعمار[1]

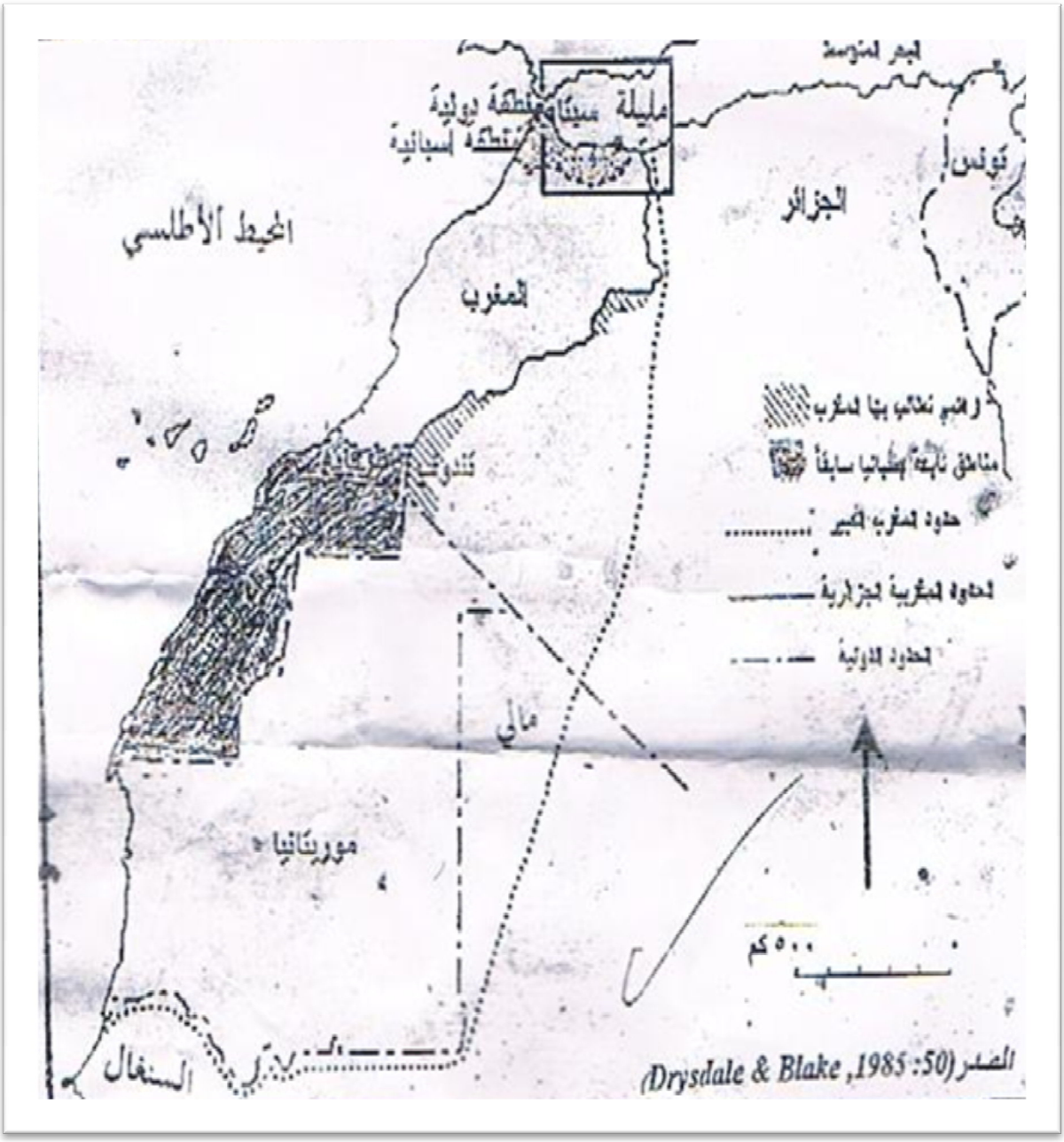

1محمد محمود السرياني: مرجع سابق، ص297.

قائمة المصادر والمراجع

I- المصادر:

أ- المذكرات:

1- بن بلة أُحمد: مذكرات أحمد بن بلة لأحمد منصور أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة.

2- بنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال ، ترجمة صباح ممدوح كعدان، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، 2012م.

3- بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، الجزائر، ط2، دار الحكمة، 2000م.

4- بوضياف محمد: الجزائر إلى ... أين؟ ترجمة محمد بن زغيبة يحي الزغودي، النخلة.

5- الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، ط1ـــ ط2، القاهرة، 1984-1990.م

6- الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، 1929- 1979، دار القصبة للنشر.

7- الشيخ محمد خير الدين: مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج2، مؤسسته الضحى الجزائر، 2002.

8- نزار خالد: مذكرات اللواء خالد نزار، الجزائر، دار الشهاب، 2000.

9-عبد العزيز فؤاد: "حرب الرمال"، شهادات حية، دار الشروق اليومي، الجزائر، 2013.

ب- المعاجم:

1- ابن المنظور: لسان العرب، الجزء الرابع ،عام 1300هـ.

2- الشيرازي: القاموس المحيط، الطبعة الثانية الجزء الأول، عام1344ه.

3- الفيروز آبادي: القاموس المحيط ،ج1، عام 1330هـ.

4- لويس معلوف: المنجد في القاموس اللغة والأدب والعلوم، ط5، عام 1927م.

ج- المصادر باللغة الفرنسية:

1- storabenjamine : Algeria – Morocco histories paralleles-destingrases, edition barrazak , alger,2002.

II-المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- أبو زكرياء يحي: الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، حقوق النشر محفوظة إيلول، 2003،www.nshiri.net

2- أبو عامر محمد سعد: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ط1، 2008م.

3- بريرة لزهر: دراسات في تاريخ الثورة وأبعادها الإفريقية، دار النيل، ط 1، 2009م.

4- بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1997م.

5- بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954م، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012 م.

6- بن سلطان عمار وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان الجزائري 2007م.

7- بوعشة محمد: التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة –دراسة المفاهيم والنظريات دار الجيل، ط1، بيروت، 1999م

8- جندلي عبد الناصر: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، ط1، الجزائر ، 2007م-1428ه.

9- حفضه الله أبو بكر: تموين وتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1994م-1962م، دار السيوركوم، الجزائر،2011.م

10- الخزرجي كامل ثامر: العلاقات السياسية الدولية المعاصرة، للنشر والتوزيع،عمان –الأردن، الاصدار2، 2009م

11- خليل حسن : العلاقات الدولية النظرية والواقع –الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1، بيروت ،2001م

12- الدويكات قاسم: مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، جامعة أم القرى ، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م.

13- رزيق المخادمي عبد القادر: نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2004م.

14- رضوان محمد : منازعات الحدود في العالم العربي : مقارنة سيسيو التاريخية والقانونية الجزائر إفريقيا الشرق ،1999م.

15- الزيدي مفيد: التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة ، دار أسامة، الأردن ،2011م.

16- السرياني محمد محمود: الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها، ومشكلاتها، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مركز البحوث، الرياض ،2001م.

17- سعد الله عمر: -القانون الدولي للحدود -الجزء الأول -مفهوم الحدود الدولية - ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003م

- القانون الدولي للحدود ،ج2-الأسباب والتطبيقات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م

-الحدود الدولية النظرية والتطبيق، دار هومة.

18- سعيدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954م-1962،دار المعرفة .

19- الشامي على: الصحراء الغربية عقد التجزئة في المغرب العربي ،دار الحكمة للنشر والتوزيع ، بيروت ،1980م.

20- الشيخ رأفت: تاريخ العرب المعاصر عن الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 1996.

21- الصديق محمد الصالح: أعلام من المغرب العربي،ج1،ط2، للنشر، الجزائر ،2008.

22- صغير مريم: البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1995م-1962م، دار السبيل ، ط1، 2009.

23- عامر محمد علي: تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق 1429ه-2008م.

24- عباس محمد : نصر بلا ثمن -الثورة الجزائرية (1954م-1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2007م.

25- عطا الله الجمل شوقي وعبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء ،الرياض ،1422-2012م.

26- لميش صالح: الدعم السوري لثورة التحرير الجزائري ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، ط1، 2002م.

27- محمودي عبد القادر: النزاعات العربية –العربية وتطور النظام الإقليمي العربي (مع التركيز على النزاعات حول القضية الفلسطينية)1945-1985م، الجزائر، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار ،2001م.

28- مصباح عامر: نظرية العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة ،2009م.

29- مصطفى: دراسة حول المغرب، الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية الرباط، 1998م.

30- معراف غالية إسماعيل: الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1995م.

31- مهابة أحمد: مشكلات الحدود في المغرب العربي، سياسة دولية ،عدد111 (جانفي 1993).

32- مياسي إبراهيم:-من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر –ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

-الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، الجزائر، 1837م-1943م.

ب-الرسائل الجامعية:

1- بن يحيوب نجاة: الدعم العربي للثورة الجزائرية 1954-1962، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2013/2012.

2- بوزرب رياض: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة،2007-2008، 1428ه-1429ه.

3- العايب أحمد: البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962م، رسالة ماجستير جامعة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 1993.

4- المقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة قسنطينة، 2007-2008.

5- نصيب عتيقة: العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، شهادة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، 2013ـ2014مـ .

ج- المجلات:

1-المصادر مجلة سياسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد السادس، مارس 2002.

قنطاري محمد: الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية للجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني *مجلة الذاكرة*، العدد3، المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

فهرس المحتويات

الصفحة

مقدمة	أ-ه
مدخل : الإطار المفاهيمي للدراسة	
1/ مفهوم العلاقات الدولية	8-7
2/ تعريف الحدود الدولية	10-9
3/ أسباب نزاعات الحدود الدولية	12-10
الفصل الأول :الجذور التاريخية لمشكلة الحدود بين الجزائر و المغرب الأقصى	
1/ مشكلة الحدود في فترة الإحتلال الفرنسي	18-14
أ / موقعة إيسلي	15-14
ب/معاهدة لالة مغنية	18-15
2/ العلاقات الجزائرية المغربية أثناء الثورة التحريرية ومشكل الحدود:	36-18
أ / التسليح والتموين	22-18
ب / قضية إختطاف الطائرة الجزائرية	28-23
ج / مؤتمر طنجة 1958م	3-28
د/تأزم العلاقات الجزائرية المغربية	36-31
• أزمة الخلاف الحدودي	34-31
• مشكلة الزوكيت	36-35
الفصل الثاني :مسار الحرب وانعكاساتها	
1- الأسباب المباشرة للحرب 1963/1962	52-38
أ/ الرواية المغربية حول الحدود	42-38
ب/ الرواية الجزائرية حول الحدود	46-42
ج/ طبيعة القادة في كل من المغرب والجزائر	48-46
د/ تأثير اختلاف الأنظمة السياسية	50-48
ه/ الأهمية الإستراتيجية لمنطقة تندوف	51-50

و/ عوامل خارجية لتفسير النزاع بين البلدين	52-51
2- وقائع حرب الرمال	55-53
أ/أهم المعارك	57-55
ب/ معاملة الأسرى في الحرب	64-58
3/ إنعكاسات حرب الرمال 1963م	67-64
4/ الطرق السلمية لحل النزاع بين الجزائر والمغرب الاقصى	72-67
خاتمة	75-73
قائمة الملاحق	78-76
قائمة المصادر و المراجع	86-79
فهرس المحتويات	89-87